aldostoor
غير مخصص للبيع
الدستور
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
الأربعاء
13 رجب 1437
20 أبريل 2016
العدد 829

الأمير يترأس وفد الكويت بالقمة الخليجية الأميركية

بحفظ الله ورعايته يغادر حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح والوفد الرسمي المرافق لسموه ارض الوطن اليوم متوجها الى السعودية لترؤس وفد الكويت في لقاء قادة دول الخليج مع الرئيس الأميركي باراك أوباما والذي سيعقد بالعاصمة الرياض. كما يتفضل سمو الأمير فيشمل برعايته حفل ختام جائزة الكويت الدولية لحفظ القرآن الكريم وقراءاته وتجويد تلاوته بدورتها السابعة وذلك صباح اليوم. وأناب سموه سمو ولي العهد لحضور الحفل.

أكد أن أعضاء المجلس لن يسمحوا للإحباط بأن يسيطر على الشباب

الغانم: لا يمكن لـ 50 نائبا و16 وزيرا حل المشاكل دون مشاركة مجتمعية

الحكومة لا تقل حرصا عن المجلس في مواجهة المشاكل ومعالجتها

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متحدثا خلال الحلقة النقاشية «المبادرون .. تحديات وحلول»

شدد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم على ضرورة المشاركة المجتمعية مشيرا إلى أنه لا يمكن لـ 50 نائبا و16 وزيرا حل جميع المشاكل ما لم تكن هناك مشاركة فاعلة.

وأضاف الغانم قائلا: إن البلاد تعاني من مشكلة اقتصادية يجب أن يتم التعرف عليها والحديث عنها بشفافية ووضعها في مقدمة سلم الاولويات حتى يمكن معالجتها.

وأكد الغانم خلال الحلقة النقاشية التي عقدتها لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في مسرح مجلس الأمة بمبنى الأعضاء الجديد امس بعنوان (المبادرون.. تحديات وحلول) اهمية تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص ومعالجة الاختلالات بينهما مضيفا ان انعاش القطاع الخاص يكون من خلال الوقوف بجانب المبادرين ومعرفة مشاكلهم.

وقال إن الحكومة لا تقل حرصا عن المجلس في مواجهة المشاكل ومعالجتها وان اعضاء المجلس لن يسمحوا للإحباط بأن يسيطر على الشباب الكويتي.

وشدد الغانم على ضرورة البدء من خلال الحلقة النقاشية بخطة عمل مبنية على جدول زمني وأرقام محددة للوصول الى حلول منطقية وواقعية قابلة للتطبيق والتنفيذ.

تفاصيل (ص02)

طالبوا بتشكيل لجنة مشتركة

نواب: المفاوضات الطريق الأمثل لنزع فتيل الإضراب

اعتبر النائب عبدالله المعيوف أن المبادرة التي أطلقها وترتكز على جلوس جميع الأطراف حول طاولة المفاوضات برعاية رئيس مجلس الامة والنواب لنزع فتيل أزمة إضراب القطاع النفطي الطريق الأفضل والأمثل اكثر من الجلسة الخاصة.

وأشار المعيوف الى انه الى الآن لم تجد هذه المبادرة تفاعلا من النقابات النفطية واتحاد البترول او القيادات او الحكومة ولكن لاقت مباركة عديد من النواب.

وأكد أن البرلمان تحرك في إطلاق المبادرة وطلب عقد جلسة خاصة والآن بانتظار التحرك من الحكومة والنقابات النفطية لتشكيل لجنة مشتركة من جميع الأطراف بإشراف مجلس الامة.

ومن جهته طالب النائب سعدون حماد الحكومة بسرعة التدخل لمواجهة تلك الازمة قبل تفاقم الامور بالوصول إلى حلول ترضي جميع الاطراف.

وبدوره قال النائب د.عبدالرحمن الجيران إن رسالة المضربين في القطاع النفطي خاطئة وفي التوقيت الخطأ وبالرغم من كل ذلك الا انني ابارك المبادرة التي اطلقها المعيوف بتشكيل لجنة مشتركة لنزع فتيل الازمة.

تفاصيل (ص05)

حوار «الدستور»

عبدالله المعيوف:

- المجلس الحالي سينهي هيمنة المتنفذين على الرياضة

تفاصيل (ص06-07)

المالية: استثناء المواطنين في السكن الاستثماري من قانون الكهرباء

انتهت اللجنة المالية من تقريرها بشأن الشرائح للكهرباء والماء بمعاملة الكويتي المستأجر بالسكن الاستثماري كما يعامل الكويتي بالسكن الخاص واعطت اللجنة في تقريرها الحق للحكومة بايجاد حوافز لمن يقوم بالترشيد كما أعطت الحكومة الحق في اللائحة التنفيذية بتقديم دعم للقطاع الزراعي والصناعي المنتج.

وبدوره اكد مقرر اللجنة المالية محمد الجبري ان اللجنة انتهت من تقرير رفع الدعوم عن الكهرباء والماء ورفعته الى مجلس الامة للتصويت عليه في الجلسة المقبلة.

تفاصيل (ص04)

الميزانيات: فقدان محاضر المخالفات البيئية يؤدي إلى ضياع إيرادات الدولة

طالبت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمعالجة أوجه الضعف التي تشوب نظم الرقابة الداخلية لكل من شؤون التخزين ووحدة الرقابة على المخالفات البيئية خاصة أنه لوحظ بعض القصور في نظام حفظ المستندات الرسمية ما تسبب بفقدان بعض محاضر المخالفات البيئية وهو ما قد يؤدي إلى ضياع إيرادات مستحقة للدولة.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة شددت على أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية بفحص المواد الكيميائية بنفسها بدلا من اسناد هذا النشاط لشركة مراعاة للجانب الأمني.

تفاصيل (ص03)

رعى حلقة نقاشية بعنوان «المبادرون .. تحديات وحلول» في مسرح مجلس الأمة

الغانم: أعضاء المجلس لن يسمحوا للإحباط ان يسيطر على الشباب الكويتي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متحدثا خلال الحلقة النقاشية

.. ومتوسطا عددا من النواب

تحت رعاية وحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في مسرح مجلس الأمة بمبنى الأعضاء الجديد امس حلقة نقاشية بعنوان «المبادرون .. تحديات وحلول».

وشارك في الحلقة التي ناقشت هموم الشباب المبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة كل من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ووزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع ووكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح ونائب رئيس الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبدالعزيز اللوغاني.

وقال الغانم في كلمة له في مستهل الحلقة ان الهدف من هذا اللقاء ليس الاستماع الى كلام النواب والوزراء بل الاستماع الى مشاكل الشباب التي يواجهونها في مشاريعهم ومبادراتهم مؤكدا انه لا يمكن لـ 50 نائبا و16 وزيرا حل جميع المشاكل إذا لم تكن هناك مشاركة مجتمعية فاعلة.

وأشار الغانم الى ان البلاد تعاني من مشكلة اقتصادية يجب أن يتم التعرف عليها والحديث عنها بشفافية ووضعها في مقدمة سلم الاولويات حتى يمكن معالجتها.

وأوضح الغانم اهمية تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص ومعالجة الاختلالات بينهما مضيفا ان إنعاش القطاع الخاص يكون من خلال الوقوف بجانب المبادرين ومعرفة مشاكلهم.

وقال إن الحكومة لا تقل حرصا عن المجلس في مواجهة المشاكل ومعالجتها وان اعضاء المجلس لن يسمحوا للإحباط ان يسيطر على الشباب الكويتي. وشدد الغانم على ضرورة البدء من خلال هذه الحلقة النقاشية بخطة عمل مبنية على جدول زمني وأرقام محددة للوصول الى حلول منطقية وواقعية قابلة للتطبيق والتنفيذ مطالبا الحضور بطرح ما لديهم من مشاكل مصحوبة بالحلول التي يرونها مناسبة لها.

قادة المستقبل

بدوره قال رئيس الشؤون المالية البرلمانية النائب فيصل الشايع إن الشباب هم عماد الوطن وقادة المستقبل متى صقلت مواهبهم أنجزوا وأبدعوا وأن هذه الفاعلية الداعمة للشباب تستكمل ما بدأه المجلس منذ انطلاق الفصل التشريعي الحالي في دعم الشباب وتمكينهم وترجمة الشعارات إلى واقع.

وأضاف أن المؤسسة التشريعية بدأت بنفسها بهذا الشأن من خلال ضخ الدماء الشابة في المناصب القيادية والإشرافية في المجلس ومنحهم الصلاحيات الواسعة في القيادة والإشراف فجاءت النتائج سريعة والانجازات متوالية.

وفي ختام كلمته قال الشايع إن مجلس الأمة 2013 حمل على عاتقه دعم الشباب فأصدر التشريعات اللازمة التي تتيح لهم مساحات العمل وتخلق لهم آفاق الابداع مستشهدا بقانون دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أقره المجلس في فصله التشريعي الحالي الذي ساهم بوضع المبادرات الشبابية على طريقة الانجاز.

تذليل الصعوبات

من جهتها قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح إن الوزارة تسعى جاهدة إلى تذليل كل الصعوبات التي تواجه الشباب حيث قامت بعدة لقاءات تمخض عنها قرارات من شأنها أن تسهم في معالجة المشاكل التي يعانون منها. وكشفت الصبيح عن وجود مفاجأة سيتم الاعلان عنها متعلقة بهذا الشأن مبينة أنها جاءت بمبادرة شبابية تدل على قدرة الشباب الكويتي على العطاء والانجاز.

مبادرة طيبة

من جانبه أشاد وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي بهذه المبادرة الطيبة التي جاءت من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متطرقا إلى الدور الريادي الذي يقوم به الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة المشاكل القانونية والتجارية التي يعاني منها الشباب.

وأضاف أن الحكومة تسعى من خلال الصندوق إلى تحقيق مشاريع تنموية تسهم في نهضة البلاد وعدم الاقتصار على تمويل المشاريع اضافة إلى تحقيق تكامل بين المشروعات بحيث تكون هناك مشاريع إنتاجية يصاحبها مشاريع تسويقية.

إشراك الشباب

وفي السياق نفسه قالت وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح إنه خلال فترة عمل الوزارة التي قاربت ثلاث سنوات استطاعت الوزارة خلق بيئة مؤسسية مبنية على كوادر شبابية وذلك ايمانا منها بأهمية اشراك الشباب ومنحهم فرصة أكبر في إدارة المؤسسات الحكومية.

وأردفت أن الوزارة تسعى إلى بحث آراء الشباب الكويتي وإيجاد القوانين والتشريعات التي تساعدهم على النجاح وتأسيس النظم واللوائح الأساسية التي تخدم مصالحهم وتعزيز دور العمل التطوعي كونه طريق الريادة الاجتماعية.

حرص نيابي

ومن جهته أعرب نائب رئيس الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبد العزيز اللوغاني عن سعادته بهذه الفعالية وحرص أعضاء مجلس الأمة على متابعة عمل الصندوق والنتائج التي حققها .

وأشار اللوغاني إلى أن الصندوق يقوم من خلال استراتيجية مبنية على أسس علمية بمعرفة المهارات التي يتمتع بها الشباب الكويتي في مجال التكنولوجيا والصناعات الخفيفة والإعلام ووضع البرامج التي يمكن من خلالها التركيز على هذه المهارات وتنميتها مبينا أن الصندوق يتطلع إلى تحقيق تعاون أكبر مع المؤسسات التعليمية.

وفي ختام الحلقة النقاشية تم فتح باب النقاش والأسئلة للمشاركين والحضور لطرح افكارهم وآرائهم والإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم المتعلقة بهذا الموضوع حيث دون الوزراء والمسؤولون المتحدثون في الحلقة كل الملاحظات لمتابعتها وأخذ الاجراءات بشأنها.

فيصل الشايع

جانب من الحضور

البلاد تعاني من مشكلة اقتصادية يجب معالجتها

الشايع: الشباب هم عماد الوطن وقادة المستقبل

الصبيح: هناك مفاجأة سيتم الإعلان عنها لدعم مبادرات الشباب

العلي: الحكومة تسعى إلى نهضة البلاد

الزين الصباح: منح الشباب فرصة أكبر في إدارة المؤسسات الحكومية

طالبت بالإسراع في إنشاء وحدة للتدقيق الداخلي وفق المتطلبات الرقابية

الميزانيات: هيئة البيئة تلافت 50 % من ملاحظات ديوان المحاسبة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات أمس

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للبيئة للسنة المالية 2017/2016 وتبين لها:

فيما يتعلق بتسوية ملاحظات ديوان المحاسبة قد قامت الهيئة بتسوية 50% من الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة مما يوجب بذل المزيد من الجهود لتسوية الملاحظات الباقية وعلى وجه الخصوص الإسراع بإنشاء وحدة للتدقيق الداخلي وفق المتطلبات الرقابية وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية للحد من الأخطاء التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية أثناء العمل.

ووجهت اللجنة بمعالجة أوجه الضعف التي تشوب نظم الرقابة الداخلية لكل من شؤون التخزين ووحدة الرقابة على المخالفات البيئية خاصة أنه لوحظ بعض القصور في نظام حفظ المستندات الرسمية مما تسبب بفقدان بعض محاضر المخالفات البيئية وهو ما قد يؤدي إلى ضياع إيرادات مستحقة للدولة.

وبخصوص المسوحات البيئية فإنه وفقا لإفادة الهيئة فإنها وبشهادة منظمات عالمية تمتلك أفضل مركز لإدارة البيانات البيئية على مستوى الشرق الأوسط وأنها في تنسيق مستمر مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لمعالجة ما يشوب انخفاض المخزون السمكي داخل المياه الإقليمية الكويتية خاصة في منطقة الجون عبر قانون البيئة الجديد وأن هناك تغييرات إيجابية في المراحل الأولى من حيث زيادة عدد الأسماك وكِبَر حجمها عما كان سابقا.

وشددت اللجنة على ضرورة إحكام الرقابة البحرية والتعاون مع كافة الجهات الحكومية ذات الصلة والحرص على استخدام الاعتمادات المالية المخصصة للاستشارات بعناية وإعطاء معهد الكويت للأبحاث العلمية الأولوية فيها مع تضمين تلك الاستشارات بعقود التدريب المناسبة بما يؤهل الكوادر الوظيفية لدى الهيئة بالقيام فيها مستقبلا وإيجاد السبل العملية لتطبيق التجارب الناجحة للمعهد في الاستزراع السمكي لإثراء الحياة البحرية.

وبخصوص عقود النفايات فقد استغربت اللجنة من طرح توجه مغاير من قبل الهيئة في إدارة عقود النفايات مستقبلا عما هو في بلدية الكويت؛ خاصة أن البلدية قد بينت أنه يجري التحضير لإعداد دراسة استشارية مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من حرق النفايات لتوليد الطاقة الكهربائية دونما وجود أي مردود مالي للدولة والاكتفاء بمردوده البيئي مستندة إلى دراسات قد أجراها البنك الدولي في حين أن الهيئة العامة للبيئة تفيد بتخصيص أرض بمساحة مليوني متر مربع في منطقة السالمي لإعادة تدوير ما يمكن من النفايات وما لا يُدور منها سيتم حرقه لتوليد الطاقة الكهربائية وهو مع الأسف يؤكد تضارب وجهات النظر الحكومية.

وسبق أن أوصت اللجنة ونبهت مرارا على ضرورة إيجاد آلية حكومية موحدة لتنظيم آلية الانتفاع من النفايات والاتجاه إلى تدويرها بدلا من تشعب هذه الفكرة الواعدة اقتصاديا وبيئيا بين الجهات الحكومية كونها ستكون البديل الحقيقي لعقود النظافة التي ارتفعت تكلفتها ارتفعت من 75 مليون دينار إلى 285 مليون دينار.

وعن عدم اسناد نشاطات الهيئة الرئيسية للشركات فقد شددت اللجنة على أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة بفحص المواد الكيميائية بنفسها بدلا من اسناد هذا النشاط الرئيسي لشركة مراعاة للجانب الأمني في هذا الجانب مبينة أن فحص الدولة وضمانها يعتبر أكثر ثقة من الشركات خاصة أن ختم إفراج الهيئة حاليا على الحاويات المفتشة من قبل الشركة معتمد على الفحص الورقي فقط وهو ما قد يقود إلى إمكانية التلاعب في الافصاح عن مواد غير مطابقة للمواصفات نظير تمتع الشركة بصلاحيات الفحص والمتابعة والتدقيق وذلك لعدم توافر القدرة الفنية حاليا للهيئة والجهات الحكومية حسب إفادتها.

إضافة أن تصويب هذه الملاحظة وفق المتطلبات الرقابية سيسهم في تحقيق إيرادات إضافية للدولة إذ إن الهيئة تتقاضى حاليا دينارين فقط في حين أن الشركة المختصة بفحص الحاويات تتقاضى 80 دينارا وبلغ عدد الحاويات المفتشة 31,350 شاحنة.

واللجنة تولي عناية خاصة فيما يتعلق بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للتوظيف والتدريب وشراء الأجهزة والمعدات اللازمة وتوجيها وفق أحكام القانون لإحكام الأمن في البلاد.

أما بخصوص نقطة الارتباط البيئية فقد بينت الهيئة رغبتها في المساهمة مع نقطة الارتباط الكويتية للمشاريع البيئة لإعادة تأهيلها من آثار الغزو الغاشم إذ إنها ترى أن المبالغ المخصصة من الأمم المتحدة والمقدرة بحوالي 3 مليارات دولار يتم استثمارها بواسطة الهيئة العامة للاستثمار بدلا من استصلاح التربة الملوثة بالبترول والبحيرات النفطية وهو ما يؤثر على البيئة الكويتية في نهاية الأمر.

وسبق أن أوصت اللجنة بأن تعالج الحكومة ضعف قدرتها التنفيذية في إنجاز مشاريع تأهيل البيئة خاصة أنه بعد أكثر من 26 سنة على الغزو الغاشم و11 سنة على إقرار تلك التعويضات البيئية لم تتعد نسبة الإنجاز 5.6% مما يتطلب الإسراع في تنفيذها إذ إن دور نقطة الارتباط إشرافي في حين التنفيذ يجب أن يقع على عاتق الجهات الحكومية.

الأولويات ناقشت بنود جدول أعمال الجلسة المقبلة

جانب من اجتماع سابق للجنة الأولويات

ناقشت لجنة الأولويات البرلمانية أمس الثلاثاء بنود جدول اعمال جلستي مجلس الأمة المقرر عقدها في 26 و27 من الشهر الجاري.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد لاري في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان مشروع قانون اعادة تعرفة وحدتي الكهرباء والماء سيكون مدرجا على جدول اعمال الجلسة المقبلة للتصويت عليه في مداولته الثانية لافتا الى أن مجلس الامة استثنى السكن الخاص من القانون في مداولته الاولى الاسبوع الماضي.

وأشار النائب لارى الى ان المداولة الثانية من قانون تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء ستتناول اقتراحات عدد من الاعضاء ومنها استثناء المواطنين القاطنين خارج مناطق السكن الخاص من القانون سواء في القطاع الاستثماري او غيره من القطاعات الاخرى اضافة الى تحديد السقف الاعلى لتعرفة القطاعات غير السكنية الذي حدد بالتوافق مع الحكومة.

واضاف لاري ان اللجنة ادرجت ايضا على جدول اعمال الجلسة المقبلة للمجلس تقرير لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية بشأن ما اورده ديوان المحاسبة من ملاحظات ومخالفات حول العقود الانظمة الآلية للمعلومات مشيرا الى ادراج مقترح بقانون للنائب الراحل نبيل الفضل والذي تبناه عدد من النواب بشأن النصاب اللازم لانعقاد اللجان البرلمانية.

واضاف ان من بين الموضوعات المدرجة عدد من التقارير البرلمانية ومنها تعديل قانون رعاية المعاقين وآخر بشأن بشأن مكافحة الارهاب وغسيل الاموال اضافة الى مقترحات اخرى مؤجلة لبعض النواب من بينها تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على أسباب التجاوزات والمخالفات في التعيينات الأخيرة في الإدارة العامة للجمارك وآخر بشأن تشكيل لجنة تحقيق في المخالفات والتجاوزات في المشروعات والعقود والأوامر التغييرية التي شابها تجاوزات مالية وكذلك الترقيات المخالفة في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها.

رفعت تقريرها إلى المجلس للتصويت عليه

المالية: استثناء المستأجر الكويتي من تعرفة الكهرباء والماء الجديدة

جانب من اجتماع لجنة المالية أمس

انتهت اللجنة المالية من تقريرها بشأن الشرائح للكهرباء والماء بمعاملة الكويتي المؤجر بالسكن الاستثماري كما يعامل الكويتي بالسكن الخاص واعطت اللجنة في تقريرها الحق للحكومة بإيجاد حوافز لمن يقوم بالترشيد كما أعطت الحكومة الحق في اللائحة التنفيذية بتقديم دعم للقطاع الزراعي والصناعي المنتج.

وبدوره اكد مقرر اللجنة المالية محمد الجبري ان اللجنة انتهت من تقرير رفع الدعوم عن الكهرباء والماء ورفعته الى مجلس الامة للتصويت عليه في الجلسة المقبلة مبينا ان المداولة الاولى تم استثناء السكن الخاص من التعرفة الجديدة كما قامت اللجنة باستثناء المواطنين المؤجرين في السكن الاستثماري من التعرفة حيث ينطبق عليهم ما ينطبق على السكن الخاص اي كويتي مستأجر في السكن الاستثماري يعامل معاملة الكويتي في السكن الخاص من ناحية تعرفة الكهرباء والماء شريطة الا يكون متوفرا له سكن خاص او لديه عنوان اخر غير العنوان المستأجر به.

وقال الجبري في تصريح صحفي ان تعرفة الكهرباء الجديدة سواء الصناعي او الزراعي 10 فلوس ولكن من باب الحرص على القطاعات المنتجة حتى لا يكون هناك مبررات بزيادة الاسعار قمنا بتمكين الحكومة في اللائحة التنفيذية بتقديم دعم للصناعات المنتجة والقطاع الزراعي المنتج تحددها الوزارة وهناك حوافز تحددها اللائحة التنفيذية لمن يقوم بالترشيد وستحددها الوزارة.

وعن وثيقة الاصلاح اكد الجبري انه تم تحويلها الى اللجنة المالية وسيتم الأخذ بجميع التوصيات التي ذكرت في الجلسة لتعاد للمجلس لمناقشتها.

أما عضو اللجنة المالية النائب أحمد القضيبي فبين في تصريح صحفي أن مشروع رفع الدعوم عن الكهرباء والماء يهدف الى خدمة ودعم اصحاب الاملاك ولا يخدم المواطنين مبينا ان التعديلات التي تمت على مشروع القانون تضر بالمواطن في نهاية المطاف.

واضاف القضيبي في تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة المالية ان له وجهة نظر مختلفة ومغايرة لوجهة نظر اللجنة بشأن مشروع القانون اعادة تعرفتي الكهرباء والماء موضحا ان التعديلات التي ادخلت من قبل اللجنة المالية تضر بالمواطنين وتخدم اصحاب الاملاك بصورة مباشرة والاولوية تعد لصالح اصحاب الاملاك بدلا من المواطنين.

وتابع القضيبي ان التعديلات التي ادخلت على القانون ستمس جيوب المواطنين على حساب اصحاب النفوذ واصحاب الاملاك الذين يستغلون المواقف في رفع الاسعار لافتا الى رفع الدعوم سيكون سببا في رفع الاسعار خصوصا مع قرار وزارة التجارة الذي صدر مؤخرا بشأن تحديد الاسعار ويقضي بعدم رفع الاسعار إلا بأسباب مقنعة مستدركا بالقول: ان رفع الدعوم سيكون سببا قطعيا لزيادة الأسعار حتى وان وصل الامر الى درجات التقاضي كون الحكومة هي من ستتسبب في رفع الاسعار نتيجة قراراتها غير المدروسة برفع الدعوم والتي تناقض وثيقة الاصلاح الاقتصادي في الوقت عينه.

طلب كشفا بالعاملين في شركة الابتكار

أبل يسأل عن الهدف من تأسيس شركة لإدارة الموارد البشرية

د. خليل ابل

وجه النائب د خليل ابل سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح عن شركة مشاريع التكنولوجيا الوطنية جاء فيه:

تأسست شركة مشاريع التكنولوجيا الوطنية ntec في نوفمبر 2002 وبدأ تشغيلها في اواخر العام 2004 بقرار من مجلس الوزراء الموقر كشركة تابعة ومملوكة بالكامل لهيئة الاستثمار الكويتية kia بغرض خدمة نقل التكنولوجيا مع تمتعها بجميع مزايا القطاع الخاص من خلال شركاتها الخمسة التي اسست بترخيص من قبل وزارة التجارة والصناعة بغرض تحقيق اهداف الشركة الام ntec وفي هذا الشأن:

يرجى افادتي وتزويدي بما يلي:

1 - ما هي انجازات شركة ntec في تحقيق اهداف تأسيسها بعد مرور ما يقارب 12 عاما على بدء اعمال الشركة وتشغيلها؟ وهل ساهمت الشركات الخمسة التابعة لها في تحقيق هذه الاهداف؟

2 - ما التكنولوجيات التي تم نقلها والاستفادة منها منذ تأسيس شركة ntec وحتى تاريخ طرح هذا السؤال؟

3 - ما الهدف من تأسيس شركة لادارة الموارد البشرية للشركات التابعة للشركة الام ntec على الرغم من قدرة كل شركة من الشركات التابعة للشركة الام بادارة مواردها البشرية بصورة مباشرة دون اللجوء الى طرف ثالث يدير ويطور مواردها البشرية

4 - افادتي بشرح تفصيلي وعلمي وتقني يوضح الاسباب لتأسيس شركة لادارة الموارد البشرية والافصاح عن قيمة تأسيس هذه الشركة وتكاليفها السنوية

5 - تزويدي بكشف يوضح عدد العاملين بشركة الابتكار gic إحدى شركات ntec ومسمياتهم الوظيفية وتخصصاتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية قبل العمل بهذه الشركة ومرتباتهم الشهرية والمزايا المالية التي يحصلون عليها سنويا وتحديد نسبة العمالة الكويتية والعمالة الوافدة بالشركة وتوضيح ان كانت هذه النسب مسموحا بها لدى النظم المعتمدة والمعمول بها بالهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع توضيح سبب كون بعض القياديين بادارة الشركة غير كويتي الجنسية.

6 - تزويدي بكشف بعدد العاملين بكل من الشركة الام ntec والشركات التاعبة لها كل على حدة موضحا في كل منها المسميات الوظيفية للعاملين ومؤهلاتهم العلمية وخبرتهم العملية ورواتبهم الشهرية والمزايا المالية التي يحصلون عليها وجنسياتهم وتوضيح نسبة العمالة الوطنية مقارنة بالوافدين في كل شركة على حدة؟

7 - كم قيمة شراء النظام الالكتروني لادارة نظام الشؤون الادارية؟ وهل تم استجلاب عروض اسعار والترسية على اقل الاسعار؟ اذا كانت الاجابة بنعم - يرجى تزويدي بجميع المستندات الدالة على ذلك اما اذا كانت الاجابة بالنفي فلماذا لم يتم العمل بهذا الاجراء؟

8 - كشف بأسماء كل من خضع لدورة تدريبية من موظفي شركة ntec والشركات التابعة لها سواء الدورات الخارجية او المحلية ونوع كل دورة وقيمة كل دورة ومصروفات كل دورة شاملة مصاريف النقل والاقامة وتوضيح مدى الاستفادة والحاجة لكل دورة على حدة وذلك منذ تأسيس الشركة الام والشركات التابعة لها وحتى تاريخ طرح هذا السؤال.

9 - ما آلية الرقابة على الشركات التابعة لشركة المشاريع التكنولوجيا الوطنية ntec من حيث اختيار المشاريع والتدقيق المالي والاداري ونظام المتابعة والمحاسبة ضمن القوانين والسياسات الحكومية.

10 - هل يوجد رقابة من ديوان المحاسبة على الشركات التابعة للشركة الانم NTEC من الناحية الادارية والمالية او من قبل وزارة المالية؟ اذا كانت الاجابة بالنفي فما الاسباب وما الآلية المعتمدة للمراقبة الادارية والمحاسبة على الشركات التابعة؟ وهل يجوز توزيع رأس المال على الشركات التابعة حسب نظام تأسيسها وانشائها؟ وما مدى مشروعية وقانونية هذا الاجراء؟

11 - ما اسباب عدم خضوع شركة NTEC والشركات التابعة لها لرقابة ادارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية في ادارتها للمشاريع والمناقصات؟

12 - ما الآلية المعتمدة والعمول بها في الشركة الام NTEC والشركات التابعة لها في اختيار وتعيين الرؤساء التنفيذيين بالشركة الام والشركات التابعة لها كل على حدة وجنسياتهم ومؤهلاتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية ورواتبهم الشهرية ومكافاتهم السنوية وباقي المزايا المالية التي يتمتعون بها والانجازات التي حققها كل منهم في موقع عمله حتى تاريخ طرح هذا السؤال.

المعيوف يعيد طرح مبادرته عن طاولة مفاوضات للأزمة النفطية

قال النائب عبدالله المعيوف إنه بالرغم من استمرار الأزمة النفطية الا ان ما ذهب اليه في بداية الأزمة بإطلاق مبادرة ترتكز على جلوس جميع الأطراف حول طاولة المفاوضات برعاية رئيس مجلس الامة والنواب لنزع فتيل الأزمة ووضع الحلول المقنعة والمنطقية لحل هذه الأزمة هي الأكثر جدوى في الوصول إلى الحل مؤكدا أن هذه المبادرة تفي بالغرض في حل المشكلة بشكل مباشر أكثر من الجلسة الخاصة على الرغم من انني احد الموقعين لانعقاد هذه الجلسة ودعيت لها الا ان المبادرة هي الطريق الأفضل والأمثل لأنها تصل الى الهدف مباشرة دون ان تستغل هذه القضية في الجلسة لمزايدات سياسية أو تكسبات انتخابية او تصفية حسابات خاصة للبهرجة الإعلامية اكثر منها لحل المشكلة.

عبدالله المعيوف

واشار المعيوف الى ان المبادرة تصب في حل هذه المشكلة وترضي كل الأطراف مضيفا انه الى الآن لم تجد هذه المبادرة تفاعلا من النقابات النفطية واتحاد البترول او القيادات او الحكومة ولكن لاقت مباركة عديد من النواب وما زلنا مستمرين في دعم هذه المبادرة وبإذن الله نستطيع حل هذه المشكلة.

واكد المعيوف ان البرلمان سعى لحل الأزمة ممثلا برئيس مجلس الامة الذي تدخل قبل اندلاع الأزمة واجتمع مع العاملين في القطاع النفطي ولكن الأزمة الان أصبحت أزمة كسر عظم ولن تحل الا بالجلوس على طاولة المفاوضات مضيفا أن البرلمان أيضا تحرك بطلب عقد جلسة خاصة وبانتظار التحرك من الحكومة والنقابات النفطية بتشكيل لجنة مشتركة من جميع الأطراف بإشراف مجلس الامة لنضع كل طرف من الأطراف تحت مسؤولياته كي يعرف ابناء الشعب الكويتي ان هناك من ممثلي الشعب من يسعى لحل اي أزمة.

حماد يطالب أطراف الأزمة بتغليب المصلحة العليا للبلاد

اعرب النائب سعدون العتيبي عن امله في سرعة انهاء أزمة إضراب العاملين في القطاع النفطي وعودتهم إلى مواقع عملهم في اقرب وقت ممكن كما طالب الحكومة سرعة التدخل لمواجهة تلك الازمة والخروج منها وتدارك الوضع قبل تفاقم الامور بالوصول إلى حلول ترضي جميع الاطراف حسب العقود والاتفاقيات المبرمة بين العاملين في القطاع النفطي والمؤسسات والشركات النفطية وذلك بدلا من استخدام سياسة الترهيب وملاحقة المضربين والقيادات النقابية العمالية وتهديدهم بالمحاسبة والبحث عن عمالة بديلة وطالب حماد الجميع بتغليب المصلحة العليا للبلاد تفاديا لمواجهة مضاعفات قد تضر بالوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد.

سعدون العتيبي

كما اكد حماد رفضه التام لأي مساس بحقوق وامتيازات العاملين في القطاع النفطي والتي اقرت في العقود والاتفاقات المبرمة معهم لتتناسب مع طبيعة عملهم والأخطار والضغوطات التي يواجهها هؤلاء العاملون اثناء تأدية عملهم.

وزاد حماد: ان العاملين في القطاع النفطي لم يقدموا على هذه الخطوة الا بعد وصولهم الى طرق مغلقة في التفاوض مع القيادات النفطية عن حقوقهم المكتسبة كما اكد ان اغلب مطالب المضربين مطالب مشروعة وجاءت بهدف الدفاع عن حقوقهم وليس بهدف المطالبة بزيادات أو امتيازات جديدة وأن تلك المطالب لن تحمل الميزانية العامة للدولة أي تكاليف او اعباء مالية اضافية.

كما دعا حماد رؤساء السلطتين التنفيذية والتشريعية الى سرعة التدخل لحل تلك الازمة ووقف هذا الاضراب لتجنب استمرار تعطيل العمل في المرافق النفطية والإضرار بالمصالح العليا للبلاد.

الجيران لـ «الدستور»: نأمل أن تكون الثروة الوطنية في أيد أمينة

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران ان هناك ملاحظات على الفريقين المتسببين في ازمة الاضراب من القياديين في النفط والنقابات العمالية لان هناك اختراقات للقرارات والانظمة المالية والادارية من قبل القيادات وايضا العقود النفطية للشركات من من قبل القائمين على النقابات.

واضاف الجيران في تصريح لـ«الدستور»: ليس هدفنا كشف المستور انما الدفع باستمرار قطار التنمية ونأمل ان تكون الثروة الوطنية في أيد امينة مشيرا الى ان استمرار الاضراب هو استمرار للضرر القائم على المصلحة العامة وذلك في التكييف القانوني مدان بسبب تعنت الطرف الاول وتصلب الثاني فيجب الا نترك الامور تتطور للأسوأ في ظل وجود مجلس منتخب يملك القرار والسلطة.

وتابع: المبادرة التي اعلن عنها النائب عبدالله المعيوف ممتازة في هذا الاتجاه وايضا فتح باب التعيين لان القطاع النفطي مازال بحاجة الى الخريجين الكفاءات لتطوير العمل وعدم ابقاء التعيين على مجموعة وفئة معينة وهذه سياسة التوظيف الحالية سياسة الحزب المسيطر.

د.عبدالرحمن الجيران

وأردف الجيران: لكنا نعرف من هو هذا الحزب الاقوى في النفط فلا بد من تنوع المشارب وابراز روح الوطنية والمسؤولية بعيدا عن المصالح الضيقة.

وقال الجيران: لا بد ان نلمس دور القطاع النفطي في تنمية المجتمع وهذه الامتيازات وضعت للانجليز لان وجودهم كان لفترة مؤقتة واتى العمال الكويتيون وسحبوا هذه الامتيازات لهم فاصبح معاملة الكويتي القيادي النفطي كمعاملة الانجليزي الوافد. متسائلا: اين القطاع عن الدقة الفنية والمهنية ونقل التكنولوجيا الحديثة لمعامل التكرير والمحطات ولكن للاسف القيادات استمروا في رتابتهم وعدم مواكبة التطوير العالمي النفطي، لذلك نحتاج نظرة شمولية للتنمية الاقتصادية في الكويت والذي لم نلمسه من القطاع النفطي

واستغرب الجيران قيام الطرفين في افتعال هذه الازمة التي ادت الى الاضراب دون الرجوع الى البرلمان قبل اتخاذ هذه الاجراءات ونزول قوات الامن وانخفاض الانتاج الذي ادى الى خسائر والآن بعد ان طاح الفاس بالرأس يريدون تحرك المجلس فلا بد من تطبيق القانون واحالة من تسبب في الاضرار الى النيابة العامة مردفا: رسالتهم خاطئة وفي التوقيت الخطأ وفي المجال الخطأ وبالرغم من كل ذلك الا انني ابارك المبادرة التي اطلقها النائب عبدالله المعيوف بتشكيل لجنة مشتركة تجلس على طاولة الحوار لنزع فتيل الازمة.

.. ويتقدم باقتراح عن بيع الأعلاف

ومن جهة أخرى تقدم الجيران باقتراح برغبة لاعتماد عدد من مراكز بيع الأعلاف تبعا للمحافظات وترخيص المركبات المتحركة لبيع الأعلاف في طرق السفر الخارجية وتحديدا مناطق الصليبية والوفرة والأحمدي والجهراء والفروانية وميناء عبد الله وطريق السالمي طالبا منحه صفة الاستعجال.

وقال الجيران إن المقترح يهدف إلى تأمين وسائل تقوية الأمن الغذائي وتحقيق لآمال المواطنين أصحاب الأغنام والإبل والبقر والثروة الحيوانية وتيسير لوصول الأعلاف المدعومة لمستحقيها بعيدا عن الزحام الذي يتركز بمنطقة الشويخ وهو المركز الوحيد لبيع الأعلاف.

الطريجي يسأل عن المزايا المالية للوزراء والقياديين

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء طالبا تزويده بتفاصيل كافة المخصصات والمزايا والمكافآت المالية التي يتمتع بها الوزراء والقياديون في كافة الوزارات والجهات الرسمية ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة.

وتابع متسائلا: هل هناك اي دراسة حول تخفيض المزايا والمخصصات سالفة الذكر مع توضيح كافة التفاصيل والقرارات ذات الصلة؟ وكم تبلغ قيمة المبالغ التي يتم تغطيها من جانب الحكومة للوزراء والقياديين فيما يتعلق باستهلاك البنزين خلال العام الواحد؟

د. عبدالله الطريجي

الحريجي يطالب بالتحقيق حول انتخابات اتحاد الطلبة في مصر

طالب النائب سعود الحريجي وزير التربية والتعليم العالي د. بدر العيسى بفتح تحقيق فوري للوقوف على ملابسات التزوير الذي شاب انتخابات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع جمهورية مصر العربية.

وأكد الحريجي ضرورة التصدي للتجاوزات الصارخة التي شهدتها عملية الاقتراع وأن يتم التحقيق في هذا الأمر بمتابعة شخصية من الوزير.

سعود الحريجي

أكد فشل مساعيهم لإدخال مجلس الأمة طرفا في نزاعاتهم السياسية

المعيوف لـ«الدستور»: المجلس الحالي سينهي هيمنة المتنفذين على الرياضة

طالب النائب عبدالله المعيوف الحكومة بتفعيل الرقابة الذاتية على وزرائها ومحاسبة من يتقاعس عن أداء مهامه وواجباته منهم فضلا عن العمل على إعادة ثقة المواطن فيها من خلال حسن إدارة ملف عجز الميزانية.

وأكد المعيوف في حوار خاص لـ «الدستور» أن هيمنة المتنفذين على ملف الرياضة لن يستمر وأن محاولاتهم لإظهار مجلس الأمة كطرف في النزاع لن تنطلي على الشعب وقال إن المجلس سيبذل أقصى جهده من خلال دعم الحكومة بالتشريعات اللازمة لعودة الكويت لأمجادها الرياضية.

وقال المعيوف إن البديل الاستراتيجي مجرد دراسة حكومية غير واضحة ولم تتم مناقشتها حتى الآن مؤكدا أن اتخاذ الحكومة زمام المبادرة لتفعيل القوانين وإصدار اللوائح التنفيذية سيكون مؤشرا إيجابيا على تعاون السلطتين.

وإلى التفاصيل

كيف ترون ما تم إقراره بخصوص دعم الكهرباء والماء؟

كان لي وجهة نظر تقضي بقيام الحكومة بإجراءات قبل رفع الدعوم للسيطرة على الأسعار كما يجب أن تكون عملية رفع الدعوم وفق احصائيات حقيقية تضمن عدم المساس بجيب المواطن بصورة أو بأخرى وما يهمنا هو عدم تأثير رفع الدعوم على المواطن من أصحاب الدخل المحدود والمتوسط بما يترتب عليه من انعكاسات على أسعار السلع والخدمات ومن هنا نحث الحكومة على اتخاذ إجراءات جادة لضبط أسعار السلع والمواد الاستهلاكية.

وما رؤيتكم لإجراءات الحكومة بشكل عام لمواجهة العجز المالي؟

إن وجهة النظر الحكومية بخصوص مواجهة العجز المالي قد نتفق أو نختلف معها ولكن السؤال هل الحكومة عندما كانت أسعار النفط مرتفعة كان لديها القدرة على التخطيط وهل كانت تعي أن أسعار البترول بين ارتفاع وانخفاض؟ كما أسأل أين دور الاستثمارات الخارجية وأين دور المستثمر الخارجي؟ وبالتالي نرى أنه على الحكومة اليوم تحمل مسؤولياتها وليس تحميلها للمواطن البسيط.

وما الإجراءات الأفضل من وجهة نظركم للتعامل مع الأزمة المالية؟

ان المتابع لإجراءات الحكومة يكتشف وجود تناقضات عدة ففي حين أنها تتحدث عن عجز في الميزانية العامة للدولة نجد أنها ما زالت تتبرع بالهبات وهي تتحدث عن عدم قدرتها على صرف رواتب وهي تعطي بعض الموظفين في الهيئات والمؤسسات رواتب وامتيازات خيالية ومازال وزراؤها يركبون الطائرات الخاصة على حساب المواطن التي تكلف مئات الآلاف من الدنانير وكان الأحرى بهم ان يركبوا في الدرجة الأولى او غيرها واليوم فلسفة ان الحكومة تسد عجزها من جيب المواطن أمر مرفوض بتاتا بمختلف صوره والإصرار على محاولة إيجاد صور أخرى للمساس بجيوب المواطنين قد يطير الحكومة كاملة ونعيد التحذير أنه في حال اتجهت الحكومة إلى سد عجزها من جيب المواطن فستكون دقت آخر مسمار في نعشها.

عبدالله المعيوف

كما كنا نتحدث منذ فترة بأن هناك ضرائب على المواطن من دون أي خدمات وكانت الحكومة تتحدث انه لا توجد ضرائب والحاصل العكس فهناك ضرائب في جميع أوجه الحياة بصورة غير مباشرة فقد زادت رسوم المخالفات وغيرها والرخص التجارية والجوازات وكل شيء زاد من دون تطوير الخدمات المقدمة له وما زالت الأمور في انحدار في جميع مرافق الدولة.

تخطيط مسبق

ولماذا برأيك لم يكن هناك تخطيط مسبق لمثل تلك الأزمات؟

لا يوجد تخطيط والحكومة تتحين الفرص لسد إخفاقاتها التجارية والاقتصادية على حساب المواطن والمقيم ونقول ان حكومة بلا تخطيط حقيقي وبمثل ما هو حاصل لا تستطيع النهوض بالبلد وكل ما نحن فيه بسبب أن الحكومة لا تؤمن بالتخطيط ولا يمكن لها النجاح كما أن تصريحات وزيرة الشؤون بخصوص محاربة تجار الإقامات لا نلمسها على أرض الواقع فما نراه أن البلد امتلأت بالعمالة الهامشية والسائبة وغير المنتجة ونقول لها كوزيرة شؤون في البداية عليها التعامل مع هذا الملف بجدية لأن إغلاقه هو المدخل الصحيح لأي عملية تخطيط حقيقية ولقد طرحنا في وقت سابق فكرة إيجاد شركة متخصصة بالعمالة الفنية من كهربائيين وفنيين وصحيين لتنظيم وجودهم وضمان جلب أصحاب التخصص للبلد والحاصل حاليا هو «ترس» الديرة بعمالة هامشية بهدف جمع أموال من قبل تجار الإقامات.

تخطي وزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح استجوابين هل يعتبر دليلا على كفاءتها؟

أرى أن الاستجواب مستحق في الحالتين والوزيرة لم تنجح اطلاقا فهي تتحدث عن القانون وتطبيق القانون وتقول ان قدرها ان تحارب الفساد علما انها وقعت 200 معاملة في نفس يوم الاستجواب فهل هذا هو القانون الذي تتحدث عنه الوزيرة؟ وأؤكد ان الوزيرة لم تنجح ولكن فشل النواب بأن يحاسبوا الوزيرة على أخطاء واضحة جدا كما أنها تلاعبت بالكلمات عندما قالت ان الجمعيات لم تخصص وانما هي عملية استثمار والسؤال ما الفرق بين الاستثمار والخصخصة؟ فكلها تصب في مصلحة التجار والمتنفذين وهي تدعم الخصخصة وصرحت بذلك غير انها تراجعت تحت وطأة ضغوط نيابية متصاعدة وأرى أن الوزيرة لن تتنازل عن قناعاتها بتخصيص الجمعيات.

البعض يرى أن كثرة الاسئلة التي وجهتها للوزير يعقوب الصانع استهداف لشخص الوزير لأسباب انتخابية؟

في الحقيقة انا اقوم بدوري الرقابي وإذا رأيت اي خطأ اسأل عنه وقد قدمت اسئلة إلى أغلب الوزراء ولم يتحدث أحد انها بسبب انتخابات ولم يقل أحد انها مشاحنات وأنا لا أؤمن بهذا وان قال احد ان سبب توجيهي للأسئلة بسبب الدوائر الانتخابية فهذا يرجع له ولكن انا اتحدث عن اخطاء اسأل لمعرفة الحقيقة وبعد ذلك أقرر ان كانت الاجابات ترضي ما طلبته أو من حقي الاستمرار في اسئلتي.

ملاحظات الديوان

فيما يتعلق بمتابعة المجلس لعمل الحكومة على إصلاح ملاحظات ديوان المحاسبة نود اطلاعنا على آخر تطورات تلك القضية؟

هذه الملاحظات وعدت الحكومة بإصلاحها في دور الانعقاد الماضي والآن علينا متابعة ما قام به الوزراء حيال هذه الملاحظات وأنا أرى ان الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة بعضها مكرر ولكن أغلبية البنود مستحقة ونحن ناقشنا تقرير مكتب الاستثمار في لندن وأوضح وزير المالية انس الصالح ان الملاحظات نفسها تعاد كل سنة ولكن للأمانة بشكل عام لم نر تفاعلا حكوميا حقيقيا حيال هذه المخالفات لإصلاحها والتقليل منها.

النائب عبد الحميد دشتي كما ذكرتم اساء للمجلس وللكويت ووردت أنباء مؤخرا انه بصدد العودة للكويت فما تعليقكم؟

انا أحد الناس اقول يا عبد الحميد دشتي هناك قضاء نزيه ودستور يحمي ويكفل لكل مواطن حقه فما بالك بالنائب فما معنى انك تدعي المرض وتتمارض تعال ودافع عن نفسك فكما تدافع عن نفسك في الخارج دافع عن نفسك في الداخل ولكن السؤال اليوم هل هناك نهاية لهذه الاساءات أم لا؟ وهل الحكومة ليس لها دور في إيقاف اساءات عبد الحميد دشتي ضد دول الخليج والسؤال

التتمة ص07

بعض الوزراء أخفق في تحمل مسؤوليته ونحتاج إلى تفعيل المحاسبة الحكومية لمسؤوليها

البديل الاستراتيجي مجرد دراسة حكومية غير واضحة ولم تتم مناقشته حتى الآن

الحكومة مطالبة بالعمل على إعادة ثقة المواطن فيها من خلال حسن إدارة ملف العجز المالي

تفعيل القوانين وإصدار اللوائح التنفيذية سيكون مؤشرا إيجابيا على تعاون السلطتين

سد عجز ميزانية الحكومة من جيب المواطن أمر مرفوض بتاتا

حذرها بأنها ستكون قد دقت آخر مسمار في نعشها

محاولة المساس بجيوب المواطنين تطيّر الحكومة بأكملها

تتمة المنشور ص06

اليوم ما المطلوب من الحكومة وما المطلوب من المجلس اليوم الحكومة لم تأخذ دورها وكل القضايا ضد عبد الحميد دشتي جاءت من دول الخليج ووزير العدل لم يحرك ساكنا ضد دشتي في مثل هذه القضايا.

كيف ترى مشاركة الكويت في التحالفات الدولية كعاصفة الحزم ورعد الشمال؟

نعم هذه خطوة ممتازة ونرى أن دول مجلس التعاون كتلة متكاملة في التعامل مع أي خطر يمس أي دولة فيه كما أن الكويت محور رئيسي ومحور ارتكاز لمثل هذه المشاركات وبالتالي فإن مشاركتنا في أي عمل يحفظ أمن واستقرار دول الخليج هو واجب علينا والحكومة مساءلة عن أي تقصير في هذا الجانب فإذا لم تتفاعل مع مثل هذه التحالفات فمن حق البرلمان مساءلتها لأن هذا العمل يحفظ أمن الخليج الذي يعتبر وحدة لا تتجزأ وإذا كانت هناك أصوات نشاز تمثل جهات أخرى فهذا لا يعني أن الشعب الكويتي لا يؤمن بالوحدة الخليجية والتكامل الاقتصادي والسياسي فأمن الكويت من أمن الخليج وأمن الخليج من أمن الكويت وهذا كلام لا يمكن الفصال فيه.

القضية الرياضية

بعيدا عن القضايا السياسية فإن المواطن يتساءل: متى ستحل القضية الرياضة ومتى سيعود النشاط الرياضي مرة أخرى؟

الكذبة الأكبر في الملف الرياضي هي ما يقال عن وجود مشاحنات سياسية في ملف الرياضة وهناك من يريد أن يظهر المجلس كطرف في الصراع ولكن نرد بأننا كمشرعين نقوم بدورنا في سن القوانين التي تخدم الشباب الرياضي ولسنا طرفا ضد اي احد فهناك من يريد قانون يخدمه هو وليس الشباب بحيث يبقى جالسا على الكرسي إلى ما لا نهاية وليس هناك خلافات سياسية وهم من ادعوا أن هذا تدخل سياسي ونحن لم نتدخل فالأندية ملك الحكومة والتمويل حكومي ولم يتكلم أحد عن تدخل حكومي والرواتب التي تدفع للمدربين وللاعبين المحترفين من الحكومة ولم يقل احد شيئا وإنما أن يتم تنظيم الحركة الرياضية حينها يقولون إنه تدخل حكومي وأنا أريد أن أسأل أين التدخل الحكومي حينما يأخذ الرياضي حقه اذا كان هناك نزاع رياضي؟ نحن نؤمن بالقضاء الكويتي وأكبر دليل على استقلال القضاء الكويتي أن هناك من يلجأ إلى المحكمة العامة لأخذ أحكام حول النزاعات الرياضية وأنا أحد الأشخاص الذين رفع رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم ضدهم دعاوى قضائية فيما يخص الرياضة وهذا رأيه وبالتالي أرى أن قضية الرياضة الكويتية أراد لها البعض أن تسيس حتى تبقى بيد عصابة رياضية تريد أن تستمر في ابتزاز الشارع الرياضي وابتزاز الحكومة والمجلس تحت ذريعة القوانين الرياضية والمواثيق الدولية الرياضية وأؤكد انه لا يوجد اي خلاف مع الحركات الرياضية الدولية.

وما الحل الذي ترونه لهذه القضية ؟

أنا أرى أن نهاية العصابة الرياضية قد اقتربت ومعها ستكون بداية حل المشكلة الرياضية وإعادة الرياضة الكويتية إلى سابق عهدها ونحن لا نختلف مع أشخاص لأن لهم دورا ولكن لا نسمح لهم أن يختزلوا الرياضية الكويتية بأسمائهم وأشخاصهم.

فيما يتعلق بمشروع البديل الاستراتيجي هل ترى إمكانية إقراره في ظل الاعتراضات الواسعة عليه من النقابات العمالية؟

علينا أولا الحديث عن جزئيتين بخصوص هذا المشروع فالحكومة جاءت بالبديل منذ فترة لمجلس الأمة ثم قامت بسحب المشروع للتعديل وفي الحقيقة لم نفهم حتى الآن فلسفة البديل الاستراتيجي وما بنوده وكيفية إقرار مثل هذا الامر؟ ولكن الأزمة الحالية فيما يخص البديل هي قضية النفط والامتيازات الموجودة لدى العاملين في النفط وأظن أن هذه هي الأزمة الكبيرة التي تواجه المشروع حاليا ومن جهة أخرى يعاب على المشروع عدم وضوحه حتى للحكومة نفسها التي أتحداها أن تقدم رؤية لماهية البديل الاستراتيجي وأرى أنه لا يوجد بديل وهو مجرد كلام تحدثت عنه الحكومة ودراسة تقدمت بها الحكومة وسحبتها ولم تناقش ولا يوجد أي عضو الآن قادر على شرح ماهية البديل الاستراتيجي.

بصفتك النيابية نسألك عن الفكرة العامة التي لمستها من مشروع البديل؟

في الحقيقة الذي فهمته أن البديل جاء لتقليص الفارق ما بين الرواتب من أصحاب الكوادر وأصحاب الامتيازات مع من لا يملكون ذلك وليس لتقليل الرواتب ولا يمكن تقليل رواتب موظف لديه كادر وهو عليه التزامات والمشكلة الأساسية للمشروع كما ذكرنا تختص بالعاملين في النفط والحديث عن تقليص الامتيازات التي يحصلون عليها وأنا ارفض أن يفرض البديل على العاملين في النفط وأرفض تقليص الامتيازات ما لم تبدأ الحكومة بنفسها أولا بتقليل امتيازاتها وامتيازات القياديين الحكوميين وبعد ذلك يمكننا الحديث عن العاملين في النفط.

تفعيل القوانين

هناك مجموعة من القوانين التي أقرها المجلس ولم تفعل فما رسالتكم للحكومة في هذا الاتجاه؟

رسالتنا للحكومة رسالة واضحة وسهلة جدا نقول لها إن إصدار اللوائح التنفيذية لهذه القوانين يعطي مؤشرا على التعاون بين المجلس والحكومة ويعطي مصداقية بين السلطتين ويعكس ثقة للشارع الكويتي بالحكومة ويخلق لديه انطباعا جيدا عنها لأنها فقدت ثقة المواطن بها في الآونة الأخيرة وعليها أن تؤكد جديتها في تطبيق القوانين التي نحرص على أن تخدم الشعب الكويتي.

برأيكم ما العائق أمامها لتفعيل تلك القوانين؟

لا اعتقد أنها غير قادرة ولكن اعتقد أنها تماطل في تنفيذ القوانين.

لماذا؟

تفتقر إلى التخطيط والبعد الاستراتيجي في كيفية التعامل مع القوانين ومع الشعب.

وعلى الجانب الآخر كيف ترى أداء مجلس الأمة ؟

أرى أن أداء مجلس الأمة أسرع من أداء الحكومة من حيث تجهيز القوانين وتشريعها وفي متابعة قضايا المواطن التي تلامس همومهم والاستقرار الذي يعيش فيه المجلس أعطاه مجالا للإبداع والتميز وعلى الجانب التنفيذي نجد أن الحكومة بطيئة ولا تستطيع مواكبة أداء المجلس.

لماذا؟

لأنه لا توجد محاسبة ورقابة ذاتية من الحكومة على وزرائها ونتيجة لذلك نجد أن الكثير من الوزراء بين مخفق ومتقاعس ومتردد في تنفيذ المشاريع واتخاذ القرار وعلى ذلك نرى أن الوزراء بحاجة لمحاسبة من داخل مجلس الوزراء وليس من خارجه.

كيف ترون تراجع عدد من المقاطعين وإعلان نيتهم المشاركة في الانتخابات المقبلة؟

هذا أمر طبيعي فهم لا يستطيعون البقاء خارج العملية السياسية لأنها خسارة لهم وقد تحققت رؤيتنا بأن الذين يجلسون خارج المجلس لا يستطيعون التخلي عن الكراسي والمناصب لأنهم طلاب وجاهة ولقد ضاعت منهم أربع سنين وبعضهم صرح أن الصوت الواحد مرفوض وأنه وأد للديمقراطية واليوم يجهزون أنفسهم للانتخابات مثل حدس وغيرها ولا ننسى ان الانتخابات التكميلية للدائرة الثالثة كشفت عن تناقضات البعض فهناك من ترشح وكان يقول في السابق إنه لا يفتخر أن يكون في هذا المجلس كما أن بعض التيارات ساهمت في دعم بعض الأشخاص في التكميلية واعتقد أنه حتى نصل إلى انتخابات 2017 سنجد 80 % ممن يدعون أنهم من المعارضين للصوت الواحد سيشاركون في الانتخابات وقد بدأت الأمور تتضح من الندوات والتحالفات والتحركات وغيرها من المعطيات التي تؤكد ذلك حتى تقربهم من السلطة أكبر مؤشر على أنهم بصدد العودة للانتخابات وأراهن أنه في حال وصولهم لن يطالبوا بتغيير الصوت الواحد وسيدعمون النظام الانتخابي الحالي.

بمناسبة الحديث عن النظام الانتخابي هل تؤيد الصوت الواحد أم تدعم تعديله؟

أنا مع الصوت الواحد وأؤمن أن الصوت الواحد هو الذي حقق استقرار الحياة السياسية وإذا ما أخذنا الانتخابات التكميلية كمثال حي فسنجد أن المرشحين الأربعة الأوائل أصحاب الأرقام المرتفعة هم من المؤمنين بالصوت الواحد وهذا دليل على أن الدائرة الثالثة بشكل عام تدعم نظام الصوت الواحد.

.. ومشاركا في أحد اجتماعات لجنة الشباب والرياضة

الانتخابات التكميلية أظهرت تناقض توجهات بعض الكتل والتيارات حول نظام الصوت الواحد

النظام الانتخابي الحالي حقق استقرارا سياسيا وتكميلية الثالثة أظهرت تقبل الناخب له

هل كانت لدى الحكومة رؤية للتخطيط عندما كانت أسعار النفط مرتفعة؟

الحكومة في ظل حديثها عن العجز في الميزانية نجدها توزع الهبات هنا وهناك

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

ضعف أعمال الرقابة على الاستثمارات العائدة للمشمولين برعاية هيئة القصر

في الحلقة الثانية والعشرين من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تنشر «الدستور» بيانات الحساب الختامي لكل من الهيئة العامة لشؤون القصر والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والإدارة العامة للإطفاء والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

مبنى الهيئة العامة لشؤون القصر

استمرار تدوير أرصدة حساب العهد منذ عدة سنوات مالية سابقة

انعدام وتدني الصرف على بعض الاعتمادات أدى إلى ظهور وفر بالحساب الختامي

الهيئة قصرت في استرداد مستحقاتها عن مساهماتها بصندوقي العملات والتأجير الأول

تدوير أرصدة مبالغ تحت التسوية من دون إجراء تسوية منذ سنوات عدة

أورد ديوان المحاسبة بيانات الحساب الختامي وأهم الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة بيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظف للهيئة العامة لشؤون القصر للسنة المالية 2015/2014.

أولا: بيانات الحساب الختامي:

واتضح من بيانات الحساب الختامي أن هناك زيادة في الايرادات الفعلية عن الايرادات التقديرية بقيمة 16.370 دينارا كويتيا بنسبة 23.7 % من المقدر.

وبلغ وفر المصروفات الفعلية عن المصروفات التقديرية مبلغا وقدره 1.674.801 دينار كويتي بنسبة 6.8 % من المقدر وتم تغطية زيادة المصروفات الفعلية عن الايرادات الفعلية البالغة 22.902.829 دينارا كويتيا خصما من الباب الخامس المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والادارات الحكومية وزارة المالية - الحسابات العامة طبقا لمشروع قانون بشأن اعتماد الحسابات الختامية لبعض الهيئات ذات الميزانيات الملحقة عن السنة المالية 2015/2014.

ثانيا: فحص ومراجعة بيانات الحساب الختامي للهيئة

- استمرار تدوير ارصدة حساب عهد مبالغ تحت التحصيل منذ سنوات عدة مالية سابقة.

تبين لدى الفحص استمرار تدوير ارصدة حساب عهد اي مبالغ تحت التحصيل وبقاؤها دون تحصيل او تسوية يعود بعضها الى عام 1999 وذلك بالمخالفة لقواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2015/2014.

- استمرار تدوير ارصدة حساب امانات - مبالغ تحت التسوية دون اجراء تسوية منذ عدة سنوات مالية سابقة.

تبين لدى الفحص استمرار تدوير مبالغ من ارصدة حساب امانات - مبالغ تحت التسوية دون سدادها او تسويتها وقد بلغ الرصيد في 2015/3/31 مبلغا وقدره 9.281 دينارا كويتيا منه ارصدة مدورة بلغت 7.740 دينارا كويتيا يرجع تاريخ بعضها لعام 2007.

- انعدام وتدني الصرف على بعض اعتمادات بنود الميزانية ما أدى إلى ظهور وفر بالحساب الختامي.

حيث تبين لدى الفحص والمراجهة انعدام وتدني الصرف على بعض اعتمادات بنود الميزانية ما أدى إلى ظهور وفر بالحساب الختامي.

ثالثا: فحص ومراجعة حسابات وسجلات الهيئة

- تكوين مخصصات اضافية للاستثمارات في الاوراق المالية والصناديق والمحافظ الاستثمارية التي تجاوزت نسبة الانخفاض بها 20 % من تكلفتها.

وأفادت الهيئة أنها ستقوم بإعادة الدراسة في تكوين المخصصات آخذة بعين الاعتبار ملاحظة الديوان والعرض على مجلس الادارة لاتخاذ ما يراه مناسبا.

وعقب الديوان مؤكدا ملاحظته وبضرورة تصويب الهيئة للاثر المالي الناتج عن تكوين المخصص حتى تكون البيانات المالية معبرة عن نتائج الاعمال.

- تقاعس الهيئة في اتخاذ الاجراءات الكفيلة باسترداد مستحقاتها عن مساهماتها بصندوقي العملات والتأجير الاول.

طالب الديوان بضرورة قيام الهيئة باتخاذ الاجراءات الكفيلة باسترداد مستحقاتها والتي وردت باللائحة التنفيذية للقانون وبينها حكم التمييز رقم 2008/6 تجنبا لتكرار ما سبق الاشارة اليه.

وأفادت الهيئة بأنها ستقوم باتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة باسترداد مستحقاتها في صندوقي العملات والتأجير الاول.

- تحميل السنة المالية 2015/2014 بمصروفات تخص سنوات سابقة.

طلب ديوان المحاسبة بيان أسباب قيام الهيئة بتحميل مبالغ خلال السنة المالية 2015/2014 لاعمال منجزة تخص سنوات مالية سابقة بلغ ما امكن حصره منها 48.775 دينارا كويتيا وذلك بالمخالفة للبند 4/ج - الصرف من قواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2015/2014.

وافادت الهيئة انه لم يتم ارفاق نسخة من استمارة تعلية الامانات الخاصة بالسنة المالية 2014/2013 باستمارة الصرف.

رابعا: فحص ومراجعة شؤون التوظيف بالهيئة

- صرف مكافآت مالية لشاغلي الوظائف القيادية دون استحقاقها.

وطلب الديوان استرجاع ما تم صرفه من تلك المكافآت المالية.

وافادت الهيئة بأن الاصل انه لا يشترط في القرار الاداري شكل خاص معين الا اذا نص المشرع على ذلك وعندئذ لا يكون القرار مشروعا الا اذا تم اتباع الشكليات المحددة واتخاذ الاجراءات المقررة فقد يتطلب المشرع ضرورة صدور القرار الاداري في شكل معين كان يكون مكتوبا او مسببا او اخذ رأي جهة قبل اصداره وبذلك يجب على الادارة المختصة مراعاة هذه الشكليات واتباع تلك الاجراءات وفقا لنص المشرع والا كان جزاء المخالفة البطلان وفي غير هذه الحالات تتمتع الادارة بحرية تقدير واسعة في اتباع الشكل الملائم لاصدار قراراتها ولما كان المشرع لم ينص على وجوب صدور القرار بناء على ديباجته وهو ما افترضه الديوان وبناء عليه حكم على القرار الوزاري بالبطلان وكانت ملاحظته باسترجاع ما تم صرفه اثر لازم لذلك القضاء.

وأضافت الهيئة انها استندت في صرفها المكافأة على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 45 لسنة 2012 والمتضمن سحب قرار احالة نائب المدير العام للهيئة العامة لشؤون القصر الى التقاعد وما ورد بكتاب ديوان الخدمة المدنية رقم م خ م/2013/36/531 بتاريخ 2013/8/29 الذي تضمن كتاب الهيئة رقم 7403 المؤرخ 2013/8/14 بشأن الافادة عن بعض الاستفسارات حول انتهاء خدمة المذكور ومستحقاته في البند رابعا فيما يتعلق بكيفية صرف المكافأة المالية لشاغلي الوظائف القيادية وفق قرار مجلس الوزراء رقم 681 لسنة

التتمة ص09

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

عدم توافق بعض استثمارات الهيئة مع أحكام وضوابط الشريعة

تتمة المنشور ص08

2013 ومن ثم يراعي تطبيق ذلك على المذكور ان كان له رصيد يزيد عن 90 يوما.

- مخالفة الهيئة قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2005 بشأن مواعيد العمل الرسمي خلال الدوام الشتوي والقرار رقم 1 لسنة 2006 بشأن مواعيد العمل الرسمي خلال الدوام الصيفي.

تبين من الفحص والمراجعة اختلاف مواعيد الدوام الرسمي في الهيئة عما جاء في قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2005 والذي يقضي بأن يتم تقسيم الجهات الحكومية من حيث بدء الدوام وانتهائه الى مجموعتين حيث صنف الهيئة العامة لشؤون القصر من الفئة الاولى التي حدد الدوام بها من الساعة السابعة والنصف صباحا الى الساعة الثانية والنصف ظهرا.

كذلك اختلاف نظام الدوام الرسمي في الهيئة بالفترة الصيفية عنه في فترة الشتاء بالمخالفة لقرار ديوان الخدمة المدنية رقم 1 لسنة 2006 والذي يقضي بأن يستمر العمل صيفا وشتاء بنظام الدوام الرسمي الذي طبق اثناء فترة الشتاء.

وافادت الهيئة بصفحة الملاحظة وأنها سوف تلتزم بجميع القرارات والتعاميم الخاصة باحكام وضوابط العمل الرسمي فيما يخص مواعيد العمل خلال الدوام الصيفي وشهر رمضان.

خامسا: الملاحظات المستمرة

من بين الملاحظات المستمرة التي اوردها ديوان المحاسبة ما يلي:

- مخالفات شابت تسليم اموال القصر المنتهية علاقتهم بالهيئة ومنها:

- استمرار عدم سداد الهيئة مستحقات القصر ممن بلغوا سن الرشد من الارصدة المتبقية لكل من الاحتياطيات والارباح المرحلة.

ديوان المحاسبة

- استمرار عدم تسوية الهيئة رؤوس الاموال المستحقة لبعض القصر الذين بلغوا سن الرشد.

- استمرار عدم التزام الهيئة ببعض احكام السياسة العامة للاستثمار المعتمدة لديها ومنها:

- استمرار انخفاض القيمة العادلة لمساهمات الهيئة ببعض الشركات عن تكلفتها في 2014/12/31 وبنسب تتراوح بين 33.1 % - 100 %.

- استمرار عدم اتخاذ الهيئة الاجراءات المناسبة لبعض استثماراتها غير المدرة لعوائد لفترات طويلة متصلة والتي كبدت الهيئة خسائر رأسمالية غير محققة في ذات الوقت.

- استمرار عدم توافق بعض استثمارات الهيئة أحكام وضوابط الشريعة الاسلامية.

- استمرار عدم تضمين البيانات المالية في 2014/12/31 العقارات والاسهم والذمم الخاصة بالمشمولين برعاية الهيئة بالمخالفة للقانون رقم 67 لسنة 1983 في شأن انشاء الهيئة العامة لشؤون القصر.

- استمرار تضخم حسابات المشمولين برعاية الهيئة بأرصدة غير المشمولين بالرعاية والبالغة نحو 14,205,457 دينارا كويتيا.

- استمرار عدم وجود ضوابط تنظم الصرف من بنود حصيلة الاموال المستقطعة وفقا لاحكام المادتين 19 و22 من قانون انشاء الهيئة والقرار الوزاري رقم 5 لسنة 1997.

- استمرار عدم ملاءمة بعض السياسات المحاسبية المستخدمة بالهيئة لتسجيل وعرض الاستثمارات وطبيعة نشاطها.

- استمرار عدم حصول الهيئة على موافقة الشركاء في الشيوع او قرار من المحكمة المختصة لادارة الهيئة للأموال المشتركة.

- استمرار ضعف اعمال الرقابة على الاستثمارات المسجلة باسماء المشمولين برعاية الهيئة.

- استمرار الملاحظات التي شابت تعاقد الهيئة إحدى الشركات لادارة العقارات العائدة للقصر ومن بين تلك المخالفات ما يلي:

- مخالفة الهيئة للمادتين رقم 13 و14 من قانون ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964.

- استمرار تجديد العقد بالمخالفة للتعليمات المالية.

- تأخر الهيئة في اتخاذ الاجراءات اللازمة حيال بعض المستأجرين المختلفين عن سداد القيمة الايجارية المستحقة والبالغة 53,423 دينارا كويتيا بتاريخ 2014/12/31.

- استمرار الملاحظات التي شابت اعمال ادارة الرقابة والتدقيق الداخلي بالهيئة ومن ضمن تلك الملاحظات ما يلي:

- النقص الشديد في اعداد العاملين بالادارة مقارنة بالاعمال والاختصاصات الموكلة اليهم.

- قصور شاب التسجيل بدفتر اليومية العامة.

- استمرار وجود قصور بالقرار 2008/3 بشأن تكوين مخصصات مالية للايجارات المستحقة وغير المحصلة.

- استمرار انعقاد بعض جلسات اللجان خلال اوقات العمل الرسمي بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1 لسنة 1983 بشأن بدل حضور جلسات اللجان في الجهات الحكومية.

الهيئة خالفت قرار ديوان الخدمة بشأن مواعيد العمل الرسمي خلال الدوامين الصيفي والشتوي

مخالفات شابت تسلم أموال القصر المنتهية علاقتهم بالهيئة

استمرار عدم التزام الهيئة ببعض أحكام السياسة العامة للاستثمار

عدم تسوية رؤوس الأموال المستحقة لبعض القصر ممن بلغوا سن الرشد

شعار الهيئة العامة لشؤون القصر

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

قصور هيئة الزراعة في تحصيل رسوم استغلال قسائم تربية الماشية

أورد ديوان المحاسبة بيانات الحساب الختامي وأهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان بيانات وحسابات وسجلات شؤون التوظف والرقابة المسبقة والمخالفات المالية بالهيئة العامة للزراعة للسنة المالية 2015/2014.

أولا: بيانات الحساب الختامي

واتضح من بيانات الحساب الختامي للهيئة ما يلي:

- بلغت الزيادة في الإيرادات الفعلية عن الإيرادات التقديرية ما قدره -/1.131.858 د.ك بنسبة 21.7% من المقدر.
- بلغ الوفر في المصروفات لفعلية عن المصروفات التقديرية ما قدره -/7.550.183 د.ك بنسبة 6.6% من المقدر.

وتم تغطية زيادة المصروفات الفعلية عن الايرادات الفعلية البالغة -/100.342.959 د.ك خصما من الباب الخامس - المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) طبقا لمشروع قانون بشأن اعتماد الحسابات الختامية لبعض الهيئات ذات الميزانيات الملحقة عن السنة المالية 2015/2014.

ثانيا: فحص ومراجعة بيانات الحساب الختامي للهيئة

من أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان للبيانات الواردة بالحساب الختامي للهيئة للسنة المالية 2015/2014 ما يلي:

1 - انعدام الصرف على بعض اعتمادات بنود الميزانية وتدني معدلات الصرف على البعض الآخر مما أدى لظهور وفر بالحساب الختامي.

حيث تبين لدى الفحص والمراجعة انعدام الصرف على بعض اعتمادات بنود الميزانية وتدني معدلات الصرف على البعض منها مما أدى لظهور وفر بالحساب الختامي للهيئة.

2 - انعدام الصرف على بعض مشاريع الهيئة المدرجة بخطة التنمية للسنة المالية 2015/2014 وتدني وانخفاض معدلات الصرف على البعض منها.

تبين لدى الفحص والمراجعة انعدام الصرف على بعض مشاريع الهيئة المدرجة بخطة التنمية للسنة المالية 2015/2014 وتدني وانخفاض معدلات الصرف على البعض منها وقد بلغت اعتمادات تلك المشاريع بعد التعديل مبلغا قدره-/6.710.439 د.ك في حين بلغ المنصرف منها ما قدره -/1.476.502 د.ك بوفر بلغ ما قدره -/5.233.937 د.ك بنسبة 78% من تلك الاعتمادات.

3 - استمرار الملاحظات التي شابت أرصدة بعض الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية ومن تلك الملاحظات:

- بقاء أرصدة مدورة دون تسوية يعود بعضها لسنوات مالية سابقة ضمن رصيد حساب العهد مبالغ تحت التحصيل.
- تضخم رصيد حساب الديون المستحقة للحكومة وتدوير بعض الأرصدة والتي يعود بعضها لسنوات مالية سابقة دون تسوية.

4 - استمرار عدم إدراج قيم الموجودات العقارية للهيئة وإجراء القيود المحاسبية الخاصة بها بالمخالفة للتعليمات المالية الصادرة في هذا الشأن.

استمرار عدم قيام الهيئة بتضمين حسابها الختامي للسنة المالية 2015/2014 قيم الموجودات العقارية نظرا لعدم تقييمها وذلك بالمخالفة لأحكام التعميم رقم (5) لسنة 2005 بشأن حصر وتقييم أملاك الدولة العقارية وكذلك التعميم رقم (2) لسنة 2007 بشأن الإجراءات المالية والمحاسبية اللازمة لإثبات قيم أملاك الدولة العقارية في حسابات الجهات الحكومية.

5 - إجراء الهيئة مناقلة دون استخدامها.

تبين لدى الفحص قيام الهيئة بإجراء مناقلة بين بعض بنود الميزانية دون استخدامها والاستفادة منها بالمخالفة لأحكام البند (2) من القواعد العامة من التعميم رقم (12) لسنة 1992 بشأن شروط التعديل بين اعتمادات الميزانية في الجهات الحكومية والذي يقضي بعدم اللجوء الى اجراء تعديل أية اعتمادات إلا في حالة الضرورة القصوى بعد دراسة جدية مسبقة عن حالة الاعتمادات.

6 - عدم تقيد الهيئة ببعض أحكام التعميم رقم (4) لسنة 2000 بشأن القواعد والإجراءات اللازمة لإقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي للجهات الحكومية وتعديلاته.

بلغ الرصيد الدفتري لحساب عهد دفعات واعتمادات نقدية بالخارج في 2015/3/31 مبلغا وقدره 31.511/561 د.ك ولم يظهر النموذج رقم (14/3 ح خ - حسابات) قيام الهيئة بإجراء مطابقة الرصيد الفعلي وفق شهادة البنك وجرد الصندوق.

مبنى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

ثالثا: فحص ومراجعة حسابات وسجلات الهيئة

فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لحسابات وسجلات الهيئة للسنة المالية 2015/2014:

1 - المخالفات التي شابت تخصيص وتوزيع قسائم المزارع المتكاملة بمنطقة الوفرة (المزرعة الشاملة).

وأفادت الهيئة بأنها شكلت فريق عمل ثاني لدراسة الموضوع بالقرار رقم (852) لسنة 2014 وأنه قام باستبعاد المؤسسات التي تقدمت بميزانيات دون ان تقدم ما يفيد من البنوك رأس المال المطلوب وكذلك استبعاد بعض الشركات التي تقدمت برأس المال المقرر بعد الموعد المحدد وايضا تم استبعاد جميع الشركات والمؤسسات التي تقدمت بخطابات الضمان بعد الموعد المحدد وبخصوص الشيكات المقدمة من قبل الشركات والمؤسسات فقد تم استبعادها جميعا وأضافت الهيئة بأنه تم استبعاد بعض الشركات من التخصيص المتكرر بها أسماء الشركات.

وأرجعت الهيئة أسباب مخالفتها للشروط الواردة بالإعلان الى الموافقات التي تم الحصول عليها من رئيس الهيئة السابق وأنها استبعدت الشركات المخالفة لشروط الإعلان وتصفية الشركات المطابقة لعدد (188) شركة وأشارت الهيئة إلى انه تم احالة جميع اعضاء الفريق الأول المشكل من قبل إدارة القسائم الى التحقيق وانتهت الى معاقبتهم جميعا بموجب القرار الإداري رقم (518) لسنة 2015.

2 - تراخي الهيئة في متابعة وتحصيل الرسوم السنوية المستحقة نظير استغلال بعض قسائم تربية الماشية.

قامت الهيئة بتحصيل مقابل الانتفاع السنوي لبعض قسائم تربية الماشية ولوحظ وجود العديد من حالات التأخر في دفع الرسوم السنوية لتلك القسائم وفروق الإيجار لفترات طويلة بالمخالفة للمادتين (4) و (11) من شروط التعاقد.

وأفادت الهيئة بأنها تقوم بتحصيل رسوم بدل الانتفاع السنوي وفق بنود العقد والقرار الصادر من مجلس الوزراء رقم (2012/99) وقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (2010/911) وانها تقوم بنشر اعلان بالجريدة الرسمية والجرائد اليومية كي يقوم مستخدمو الحيازات الزراعية بمراجعتها ودفع الرسوم المستحقة لديها وأنها بعد شهر من الاعلان تقوم بحصر المخالفين تمهيدا لاتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم.

3 - الملاحظات التي شابت بعض عقود الهيئة:

من أهم تلك الملاحظات ما يلي:

- اعتماد وصرف مبالغ تخص سنوات مالية سابقة بالمخالفة للتعليمات المالية.
- اجراء عدة تمديدات على عقود المناقصات المذكورة بلغت جملتها ما قدره -/12.866.058 د.ك.

4 - المآخذ التي شابت عقد المناقصة رقم (32-2009/2010) إنشاء معرشات وبيوت محمية وشبكة ري بالمزرعة النموذجية بالوفرة ومن بينها:

- عدم تحديد تاريخ التسلم الابتدائي.
- تراخي الهيئة في تطبيق الشروط الجزائية وتقاعس الشركة في استكمال الأعمال المطلوبة.

5 - الملاحظات التي شابت

التتمة ص11

انعدام الصرف على بعض الاعتمادات بالميزانية وتدنيه على البعض الآخر

الهيئة لم تتقيد ببعض أحكام قواعد وإجراءات إقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي

تقصير الهيئة في متابعة صيانة أجهزة التكييف لمبنى تابع لها حمل المال العام مبالغ مالية عدة

تمديد بعض العقود الخاصة بالمناطق الزراعية من دون الحصول على موافقة الجهات الرقابية

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

مخالفات شابت تخصيص وتوزيع قسائم المزارع المتكاملة بالوفرة

تتمة المنشور ص10

عقد المناقصة رقم (هـ ز/م م/32-2008/2007) إنشاء وإنجاز وصيانة مرافق زراعية بمنطقة العبدلي الزراعية ومن بينها:

- عدم الدقة في إصدار الأمر التغييري بحذف اعمال المسجد.

- عدم تسجيل واحتساب أي غرامات تأخير على المقاول بالرغم من عدم استكماله جميع بنود العقد عند التسليم الابتدائي والنهائي للعقد.

6 - الملاحظات التي شابت مناقصات موقع تحريج ضاحية سعد العبدالله وضاحية جابر الأحمد (مخيمات الربيع المرحلتين الثالثة والرابعة) ومنها:

- التراخي في اجراءات طرح ودراسة وترسية اعمال المناقصة رقم (هـ ز/م م/28-2013/2012) تنفيذ وتطوير وصيانة مشروع تحريج ضاحية سعد العبدالله وضاحية جابر الأحمد.

- استمرار المقاول المنفذ على عقد المناقصة رقم (هـ ز/م م/19-2010/2009) تنفيذ وتطوير وصيانة مشروع تحريج مخيمات الربيع المرحلتين الثالثة والرابعة بالقيام بالأعمال على الرغم من عدم وجود غطاء قانوني لاستمراره.

7 - الملاحظات شابت عقد المناقصة (هـ ز/م م/18-2013/2012) مشروع الكم المتراكم وإدخال البيانات للقطاع المالي والإداري بالهيئة ومن بين الملاحظات:

- تأخر الهيئة في تجهيز وإعداد موقع المناقصة وتراخيها في متابعة أعمال العقد.

- عدم تسجيل واحتساب أي غرامات على المقاول بالرغم من تأخره في إنجاز بعض الاعمال وعدم التزامه ببعض بنود العقد.

8 - عدم فرض الغرامات المستحقة على عقد المناقصة رقم (هـ ز/م م /33-2012/2011) القيام بأعمال الخدمات والنظافة العامة لمقر الهيئة وبعض مرافقها.

حيث تبين من خلال الفحص إخلال إحدى شركات النظافة بالشروط التعاقدية وقصور الهيئة في فرض الغرامات الجزائية المستحقة.

وأفادت الهيئة بتسلم 80% من أعمال المناقصة المنصوص عليها بالعقد وانه تم مباشرة العمالة بزي بديل لمدة شهر وهذا الامر لا يشكل عائقا على سير العمل وأضافت أنها قامت بمتابعة استكمال النواقص المنصوص عليها في العقد من قبل المقاول وخصم الغرامات من الدفعات الشهرية المستحقة.

9 - تحميل المال العام مبلغ -/45.000 د.ك نتيجة إهمال وتقصير الهيئة في متابعة اعمال الصيانة الدورية لأجهزة التكييف في أحد المباني التابع لها.

حيث أبرمت الهيئة عقد مناقصة لشراء وتوريد وتركيب أجهزة حاسب آلي وملحقاتها لمشروع ميكنة أعمال الهيئة مع إحدى الشركات بمبلغ وقدره -/129.777 د.ك ولمدة شهرين.

وأفادت الهيئة بالإجراءات التي اتخذتها لتوفير الجو الملائم في الغرفة الخاصة بالخدام (السيرفر) وأشارت الى قيامها بتحويل الموضوع للإدارة القانونية للتحقيق الذي انتهى الى حفظ التحقيق والتوصية بتعديل نظام الدوائر الكهربائية وإعادة النظر في تفعيل نظام مراقبة البيئة.

10 - الملاحظات التي شابت عمليات الشراء بالأمر المباشر ومنها:

- مخالفة تعريف الشراء بالأمر المباشر والمادة رقم (6) من طرق الشراء.

- مخالفة المادة رقم (11) من سياسات الشراء.

- مخالفة المادة رقم (10) من سياسات الشراء.

- مخالفة المادة رقم (4) من القواعد العامة للشراء المباشر.

- عدم التقيد بأحكام المادة رقم (3) من سياسات الشراء.

11 - الملاحظات التي شابت اسناد الهيئة أعمال عقد المناقصة رقم (هـ ز/م م/27-2010/2009) تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في الطرق السريعة والطرق الخارجية (القطاع الشمالي).

حيث أبرمت الهيئة عقد المناقصة المذكورة مع إحدى الشركات لمدة (3) سنوات بمبلغ وقدره -/6.933.341 د.ك وتمت مباشرة الاعمال في 2011/4/11.

ونظرا لعدم تمديد اعمال العقد وتوقف العمل في الموقع مع انتهاء فترة التعاقد ونظرا لانسحاب الشركة فقد قامت الهيئة بإسناد أعمال العقد لشركة اخرى بالأمر المباشر بمبلغ وقدره 900.440/222 د.ك ولمدة (5) أشهر اعتبار من 2014/5/1.

وتبين من خلال الفحص والمراجعة إسناد الأعمال بالأمر المباشر وعدم أخذ موافقات الجهات المختصة.

- إجراء تمديدات على أعمال الأمر المباشر بالمخالفة لأحكام القانون والتعليمات المالية.

- إسناد الهيئة اعمال الأمر المباشر للشركة الاخرى على الرغم من قيامها بتنفيذ اعمال المناقصة رقم (هـ ز/م م/4-2010/2009).

وأفادت الهيئة بأنه تم إسناد الزعمال بالأمر المباشر كان لضرورة استمرار صيانة الزراعات للمصلحة العامة وأشارت الى ان التمديدات التي طرأت على أعمال الأمر المباشر تمت دون اخذ بعض الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية وان المناقصة الجديدة تم طرحها وجار إلغاؤها لاعتراض وزارة المالية على التكلفة كما لم يرد رد الهيئة عن اسباب مخالفة توجهها بعدم ترسية اكثر من مناقصة على شركة واحدة.

شعار الهيئة العامة للزراعة

12 - وجود آليات قديمة غير قابلة للاستخدام دون التصرف بها.

أفادت الهيئة بأنه جار التنسيق مع الجهات المعنية لعمل نموذج (41) للتخلص من المواد المكدسة وانها ستعمل على تنظيم مواقع السكراب وحراستها واضافت أنها ستشكل لجنة لتسلم وفحص وحصر المواد الخارجة وانها ستقوم بالتنسيق مع البلدية بشأن المباني المهجورة واشارت الى ان عدم بيع بعض المواد المصادرة يرجع لعدم صدور احكام قضائية بشأنها.

رابعا - فحص ومراجعة شؤون التوظف بالهيئة:

فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لشؤون التوظف بالهيئة عن السنة المالية 2015/2014:

1 - مخالفة القرار رقم (21) لسنة 2012 بشأن الوظائف المالية التخصصية المتدرجة فنيا في الجهات الحكومية.

وأفادت الهيئة بأنه سيتم مخاطبة ديوان الخدمة المدنية للموافقة على إدراج المؤهل الخاص بإحدى الموظفات ضمن التخصصات الواردة في القرار رقم (21) لسنة 2012 بشأن الوظائف المالية التخصصية المتدرجة فنيا في الجهات الحكومية وانه في حال عدم الموافقة سيتم إصدار قرار إداري باسترداد المبالغ المصروفة من دون وجه حق.

2 - مخالفة الهيئة بعض الشروط الواردة بكتاب ديوان الخدمة المدنية بشأن الاستعانة بخدمات غير الكويتيين على بند المكافآت.

حيث أفادت الهيئة بأنها تقوم حاليا بإجراء دراسة بشأن الاستعانة بخدمات غير الكويتيين على بند المكافآت.

3 - مخالفة الهيئة القرار رقم (12) لسنة 2012 بشأن التكليف بنظام عمل النوبة والتعويض عنه.

تبين لدى الفحص قيام الهيئة بصرف بدل نوبة وبدل طعام لبعض الموظفين رغم تمتعهم بالإجازة الدورية بالمخالفة للمادة رقم (6) من القرار المذكور والتي تقضي بأن يخصم من هذا البدل (بدل طعام وبدل نوبة) مقابل الاجازات بكافة انواعها وايام الغياب واورد الديوان بيانا لتلك الحالات. وأفادت الهيئة بأنه تم خصم قيمة بدلات النوبة.

4 - عدم دقة البيانات التي يتم تزويد ديوان المحاسبة بها.

تبين لدى الفحص عدم دقة البيانات التي يتم تزويد ديوان المحاسبة بها حيث طلب الديوان كشفا بأسماء الموظفين الذين يصرف لهم بدل نوبة وتبين بأن الهيئة زودت الديوان بكشف غير دقيق لم يشمل أسماء جميع الموظفين وتم التحقق من ذلك من خلال كشوف إثبات الحضور والانصراف بالبصمة وأورد الديوان بيانا لتلك الحالات.

خامسا: الملاحظات المستمرة

1 - ملاحظات شابت عقد المناقصة رقم (هـ ز/م م/1-2012/2011) توريد وتركيب وتشغيل وصيانة نظام متابعة الموظفين ببعض مرافق الهيئة ومنها:

- تراخي الهيئة في تطبيق الجزاءات على الشركة نظرا لإخلالها بالشروط التعاقدية.

- عدم تركيب جميع الأجهزة المتفق عليها بالعقد.

- عدم إحكام الرقابة على الأجهزة

التتمة ص12

مآخذ شابت عقد مناقصة إنشاء معرشات وبيوت محمية وشبكة ري بالمزرعة النموذجية بالوفرة

ملاحظات شابت مناقصات مخيمات الربيع للمرحلتين الثالثة والرابعة

مخالفة القرار الخاص بالوظائف المالية التخصصية المتدرجة فنيا بالجهات الحكومية

بقاء العديد من أرصدة مالية منذ سنوات مالية دون تسوية

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

انعدام الصرف على بعض المشاريع التنموية وتدني معدلاته على البعض الآخر

تتمة المنشور ص 11

الخاصة بحضور وانصراف الموظفين في بعض المواقع.

2 - عدم تطبيق الغرامات المستحقة عن عقد المزايدة رقم (هـ ز/م ز/13-2005/2004) استغلال مبنى (مطعم) بحديقة الرميثية.

3 - عدم تطبيق الغرامات المستحقة على مقاول أعمال عقد المناقصة رقم (هـ ز/م م/6-2009/2008) إنشاء وإنجاز وتنفيذ وزراعة وصيانة الحدائق المخصصة في المنطقة (L).

4 - ملاحظات شابت عقد مشروع منتزه السالمية.

5 - عدم قيام الهيئة بأعمال أحكام المادة رقم (14) من العقد بشأن تعديل مقابل الاستثمار بما يتناسب مع زيادة المساحات المخصصة للأغراض التجارية بمشروع إنشاء وإدارة القرية التراثية الترويحية (سليل الجهراء).

6 - قيام الهيئة بتخصيص بعض قسائم تربية الخيل العربية بالمخالفة للشروط المنظمة بهذا الشأن.

سادسا: رقابة الديوان المسبقة

فيما يلي عرض لأهم الملاحظات التي أسفرت عنها رقابة الديوان المسبقة:

1 - عدم التقيد بأحكام المادتين (13) و (14) من القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة المعدل بالمرسوم بقانون رقم (4) لسنة 1977.

2 - رد أوراق بعض الموضوعات وفق امثلة ذلك:

المناقصة رقم (هـ ز/ م م/ 2-2015/2014) صيانة واصلاح وتشغيل نظام الانذار ومكافحة الحريق بمبنى الهيئة الرئيسي ومبنى المختبرات والبحوث البيطرية بأمغرة.

العقد رقم (هـ ز/ م م/ 22-2011/2010) تنفيذ وتطوير وصيانة مشروع تحريج ام الهيمان البيئي - المرحلة الثانية.

3 - ملاحظات وتوجيهات ذات اهمية خاصة:

تبين للديوان ملاحظات وتوجيهات ذات أهمية وهي كما يلي:

المناقصة رقم (هـ ز/ م م/ 11-2014/2013) تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في المنطقة الثالثة.

الاتفاقية رقم (هـ ز/ أ ش/9/2014/2013) الأعمال الاستشارية لمشروع دراسة وتصميم اقامة مشاتل بالمناطق الزراعية.

- المناقصة رقم (هـ ز/ م م/ 30-2013/2012) تنفيذ وتطوير وصيانة مشروع تحريج جواخير الوفرة.

المناقصة رقم (هـ ز/م م/28-2013/2012) تنفيذ وتطوير وصيانة مشروع تحريج ضاحية سعد العبدالله وضاحية جابر الاحمد.

- عدم التزام الهيئة بالدراسة والتوصية خلال المدة المحددة لها من لجنة المناقصات المركزية عملا بنص المادة 38 من القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة.

5 - عدم التقيد بأحكام المادة 43 من القانون رقم 37 لسنة 1964 بشأن توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية قيمة السعر الذي ترسى به المناقصة.

تبين للديوان من خلال دراسته قيام الوزارة بطرح بعض الموضوعات دون توافر الاعتمادات المالية اللازمة للتنفيذ ويتم مخاطبة وزارة المالية لتوفير تلك الاعتمادات ويساهم ذلك في تأخر اجراءات التعاقد مع المناقص الفائز.

6 - طول مدة بقاء بعض الموضوعات بالهيئة بعد صدور قرار لجنة المناقصات المركزية بالترسية وقبل عرضها على الديوان الامر الذي يستلزم دراسة الاجراءات والسياسات الادارية المتبعة داخل الهيئة.

سابعا: المخالفات المالية

1 - المخالفة المالية رقم (43-2015/2014) بشأن عقد المناقصة رقم (هـ ز/ م م 8/2010-2011) استئجار سيارات متنوعة للعمل بمرافق الهيئة.

حيث طلب الديوان اجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق وبالقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الاوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.

وردت الهيئة بأن موضوع المخالفة المالية رهن التحقيق في الهيئة وانها ستوافي الديوان بنتائجه حالة الانتهاء من التحقيق.

2 - المخالفة المالية رقم (110-2015/2014) بشأن العقد رقم (هـ ز/ م م/ 27/2009-2010) تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في الطرق السريعة والطرق الخارجية (القطاع الشمالي) - طلب تمديد العقد.

طلب الديوان اجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق وبالقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الاوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.

وردت الهيئة بأن موضوع المخالفة المالية رهن التحقيق وجار استكماله وانها ستوافي الديوان به حال الانتهاء منه.

3 - المخالفة المالية رقم (115-2015/2014) بشأن العقد رقم (هـ ز/ م م/ 5/2009-2010) تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في المنطقة الزراعية الخامسة - طلب تمديد العقد.

طلب الديوان اجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق وبالقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الاوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.

وردت الهيئة بأن موضوع المخالفة المالية رهن التحقيق وجار استكماله وانها ستوافي الديوان به حال الانتهاء منه وتم موافاة الديوان بالقرار الصادر بالتصرف في المخالفة المالية ومحاضر التحقيق والاوراق المتصلة به.

4 - المخالفة المالية رقم (116-2015/2014) بشأن العقد رقم (هـ ز/ م م/6/2009-2010) تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في المنطقة الزراعية السادسة - طلب تمديد العقد.

طلب الديوان اجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق وبالقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الاوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.

وردت الهيئة بأن موضوع المخالفة المالية رهن التحقيق وجار استكماله وانها ستوافي الديوان به حال الانتهاء منه وتم موافاة الديوان بالقرار الصادر بالتصرف في المخالفة المالية ومحاضر التحقيق والاوراق المتصلة به.

5 - المخالفة المالية رقم (117-2015/2014) بشأن العقد رقم (هـ ز/ م م/7/2009-2010) تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في المنطقة الزراعية السابعة - طلب تمديد العقد.

طلب الديوان اجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق وبالقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الاوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.

وردت الهيئة بأن موضوع المخالفة المالية رهن التحقيق وجار استكماله وانها ستوافي الديوان به حال الانتهاء منه وتم موافاة الديوان بالقرار الصادر بالتصرف في المخالفة المالية ومحاضر التحقيق والاوراق المتصلة به.

6 - المخالفة المالية رقم (118-2015/2014 بشأن العقد رقم (هـ ز/م م/8/2009-2010) تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في المنطقة الزراعية الثامنة - طلب تمديد العقد.

طلب الديوان اجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق وبالقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الاوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.

وردت الهيئة بأن موضوع المخالفة المالية رهن التحقيق وجار استكماله وانها ستوافي الديوان به حال الانتهاء منه وتم موافاة الديوان بالقرار الصادر بالتصرف في المخالفة المالية ومحاضر التحقيق والاوراق المتصلة به.

7 - المخالفة المالية رقم 119-2015/2014 بشأن العقد رقم (هـ ز/ م م/ 9/2009/2010) تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في المنطقة الزراعية التاسعة - طلب تمديد العقد.

طلب الديوان اجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق وبالقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الاوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.

وردت الهيئة بأن موضوع المخالفة المالية رهن التحقيق وجار استكماله وانها ستوافي الديوان به حال الانتهاء منه وتم موافاة الديوان بالقرار الصادر بالتصرف في المخالفة المالية ومحاضر التحقيق والاوراق المتصلة به.

8 - المخالفة المالية رقم (120-2015/2014) بشأن العقد رقم (هـ ز/ م م/4/2009-2010) تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في المنطقة الزراعية الرابعة - طلب تمديد العقد.

طلب الديوان اجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق وبالقرار الصادر بالتصرف فيه وكافة الاوراق والمستندات المتصلة بالموضوع.

وردت الهيئة بأن موضوع المخالفة المالية رهن التحقيق وجار استكماله وانها ستوافي الديوان به حال الانتهاء منه.

احدى مزارع الوفرة

عدم فرض غرامات مستحقة على عقد مناقصة أعمال الخدمات والنظافة العامة لمقر الهيئة وبعض مرافقها

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

الإدارة لم تلتزم بدراسة وتوصية لجنة المناقصات في شأن المناقصات العامة

أورد ديوان المحاسبة بيانات الحساب الختامي وأهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان البيانات وشؤون التوظف بالادارة العامة للاطفاء وكذلك الرقابة المسبقة للسنة المالية 2015/2014:

أولا: بيانات الحساب الختامي

واتضح من خلال البيان الختامي لإدارة الإطفاء ما يلي:

بلغت زيادة الايرادات الفعلية عن الايرادات التقديرية ما قدره 112,364 دينارا كويتيا بنسبة 10,4 % من المقدر.

وبلغ وفر المصروفات الفعلية عن المصروفات التقديرية ما قدره 7,156,085 دينارا كويتيا بنسبة 5,5 % من المقدر وتم تغطية زيادة المصروفات الفعلية عن الايرادات الفعلية البالغة 121,219,551 دينارا كويتيا خصما من الباب الخامس - المصوفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والادارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) طبقا لمشروع قانون بشأن اعتماد الحسابات الختامية لبعض الهيئات ذات الميزانيات الملحقة عن السنة المالية 2015/2014.

ثانيا: فحص ومراجعة بيانات الحساب الختامي للادارة

من أهم الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة للبيانات الواردة بالحساب الختامي للادارة العامة للاطفاء عن السنة المالية 2015/2014 ما يلي:

1 - انعدام وانخفاض معدلات الصرف على بعض اعتمادات بنود ميزانية الادارة للسنة المالية 2015/2014 مما ادى لظهور وفر بالحساب الختامي.

حيث تبين لدى الفحص والمراجعة انعدام الصرف على اعتمادات بعض بنود الميزانية وانخفاض الصرف على البعض الآخر مما ادى لظهور وفر بالحساب الختامي.

2 - اجراء مناقلة بين البنود دون استخدامها.

حيث تبين لدى الفحص قيام الادارة باجراء مناقلة من البند (2/2/2) ايجارات الى البند 1/2/2 نقل ومواصلات بقيمة 29.500 دينار كويتي دون استخدامه والاستفادة منه وبلغ الوفر في بند نقل ومواصلات 137,218 دينارا كويتيا بالمخالفة لاحكام البند 2 من القواعد العامة من التعميم رقم 12 لسنة 1992 بشأن شروط التعديل بين اعتمادات الميزانية في الجهات الحكومية والذي يقضي بعدم اللجوء الى اجراء تعديل اي اعتمادات الا في حالة الضرورة القصوى وبعد دراسة جدية مسبقة عن حالة الاعتمادات.

3 - الملاحظات التي شابت تدوير الادارة بعض ارصدة الحسابات الخارجة بالمخالفة للتعليمات المالية:

تبين لدى فحص ومراجعة ارصدة الحسابات الخارجة عن ابواب الميزانية عدم تقيد الادارة بأحكام كل من التعميم رقم 4 لسنة 2000 بشأن القواعد والاجراءات اللازمة لاقفال الحسابات واعداد الحساب الختامي للجهات الحكومية وتعديلاته والبند 13 من رابعا: الحسابات من قواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2015/2014 ويتضح ذلك مما يلي:

- تضخم رصيد حساب الديون المستحقة للحكومة واستمرار تدوير بعض الارصدة منذ السنة المالية 1997/1996.

استمرار وجود ارصدة مدورة منذ السنة المالية 1994/1993 ضمن رصيد حساب العهد - مبالغ تحت التحصيل دون تسوية.

4 - تضخم بند الطوابع الالكترونية.

تبين لدى الفحص والمراجعة تضخم بند الطوابع الالكترونية من مبلغ 5,319 دينارا كويتيا حسب الرصيد في 2014/3/31 الى مبلغ 31,638,500 دينار كويتي حسب الرصيد في 2014/3/31 الى مبلغ 31.638,500 دينار كويتي حسب الرصيد في 2015/3/31 بزيادة قدرها 26,319/500 دينارا كويتيا دون ذكر اسباب ذلك في الجداول الرئيسية والمذكرة الايضاحية للادارة.

ثالثا: فحص ومراجعة شؤون التوظف بالادارة

من الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لشؤون التوظف بالادارة العامة للاطفاء عن السنة المالية 2015/2014 ما يلي:

ضعف انظمة الرقابة لدى الادارة والتأخر في اصدار القرارات الادارية بحق الموظفين المنقطعين عن العمل لفترات طويلة.

تبين لدى الفحص والمراجعة ضعف انظمة الرقابة بالادارة في متابعة موظفيها واتخاذ الاجراءات التأديبية بحق الموظفين المنقعطين عن العمل وغير الملتزمين منهم بنظام الحضور والانصراف حيث تبين انقطاع بعضهم لمدد مختلفة متصلة ومتقطعة ولم تصدر الادارة قرارات ادارية بحقهم الا بعد انقضاء فترات طويلة من انقطاعهم عن العمل.

وطلب الديوان احكام الرقابة على الموظفين ومتابعة التزامهم بأنظمة ولوائح العمل واتخاذ الاجراءات المناسبة بالسرعة الممكنة بحق غير الملتزمين منهم واسترداد المبالغ المنصرفة لهم دون وجه حق.

وافادت الادارة بأن اسباب تأخر احالة الموظفين يرجع الى عدم قيام المسؤول المباشر للموظف بمخاطبة ادارة الشؤون الادارية بانقطاع الموظف عن العمل وانه تم رفع توصية لاصدار تعميم بمسؤولية المسؤول المباشرة عن متابعة حضور وانصراف موظفيه والابلاغ عن تغيب او انقطاع الموظف عن العمل خلال فترة اسبوع من اثبات الحالة بالاضافة الى تطبيق آلية اجراءات المسائلة القانونية في حالة عدم التزامه بذلك واكدت الادارة عدم نقل او تكليف الموظفين شفهيا من دون اصدار قرارات النقل او التكليف حسب القواعد المتبعة.

مبنى الادارة العامة للإطفاء

وعقب الديوان مؤكدا ملاحظاته وبسرعة اصدار التعميم المشار اليه والافادة.

رابعا: رقابة الديوان المسبقة

من الملاحظات التي اسفرت عنها رقابة ديوان المحاسبة المسبقة للسنة المالية 2015/2014 ما يلي:

تم دراسة وبحث عدد 12 موضوعا للادارة العامة للاطفاء من مختلف الوجوه المالية والقانونية والفنية خلال السنة المالية 2015/2014 ما بين مناقصة عامة او محدودة وممارسات وعقود وتوريد وشراء وعقود استشارية وارتباطات بأوامر تغييرية او تمديد او تجديد عقود وقد بلغت جملة تلك الموضوعات مبلغ 13,960,771/100 دينارا كويتيا.

وفيما يلي أهم الملاحظات التي اسفرت عنها رقابة الديوان المسبقة:

1 - رد أوراق بعض الموضوعات.

تم خلال السنة المالية 2015/2014 رد اوراق عدد 5 موضوعات للادارة مثال لذلك ما يلي:

- مناقصة رقم (7-2014/2013) توريد وتركيب وتشغيل اجهزة شبكات وملحقاتها للادارة العامة للاطفاء حيث تبين ان الادارة العامة للاطفاء لم تلتزم بأحكام تعميم ديوان المحاسبة رقم 9 لسنة 2010 بشأن التقيد بدليل اعداد اوراق المناقصات ومشروعات العقود والارتباطات والاتفاقات الخاضعة للرقابة المسبقة قبل عرضها عليه وذلك لعدم الرد على الاستفسارات المرسلة بتاريخ 2014/8/7 وكذلك عدم مطابقة عرض الشركة الفائزة بالمجموعة الاولى في احد البنود لذا اعاد الديوان بكتابيه رقمي 4379 و4832 بتاريخ 2014/8/19 و2014/9/11 اوراق الموضوع لاعادة العرض على لجنة المناقصات المركزية ومن ثم اعادة العرض على ديوان المحاسبة لاستكمال دراسة الموضوع وابداء الرأي المسبق بشأنه مع موافاة الديوان ببيان مالي صحيح بخصم قيمة البرامج على البند المختص.

2 - عدم الموافقة على بند ضمن المناقصة رقم 2-2014/2013 توريد آليات واجهزة ووسائل نقل برية للادارة العامة للاطفاء.

حيث افاد الديوان بكتابه رقم 496 بتاريخ 2015/1/26 بعدم الموافقة على ترسية البند 23 بقيمة اجمالية مقدارها 55,204 دنانير كويتية وذلك لمخالفة الشركة الموصى بالترسية عليها للمواصفات الفنية المطلوبة حيث ان الآلية المقدمة لا تحتوي على نظام ABS علما بأن العطاء الخامس لأقل الأسعار مطابق للمواصفات الفنية كما هو مذكور برد الادارة العامة للاطفاء بمحضر الاجتماع المنعقد بتاريخ 2015/1/13.

3 - عدم التزام الادارة بالدراسة والتوصية خلال المدة المحددة لها من لجنة المناقصات المركزية عملا بنص المادة 37 من القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة.

وقد تكررت تلك الظاهرة بالموضوعات التالية:

المناقصة رقم 8-2014/2013 ارشفة وحفظ الملفات الخاصة والمناقصة رقم 6-2014/2013 اصلاح وتشغيل وصيانة مولدات كهرباء احتياط والمناقصة رقم 1-2014/2013 صيانة وترميم المنشآت والمرافق التابعة للادارة والمناقصة رقم 7-2015/2014 أعمال الحراسة الأمنية للمرافق التابعة للادارة لمدة ثلاث سنوات والمناقصة رقم 9-2015/2014 توريد وسائل نقل متنوعة.

وافاد الديوان بكتبه الصادرة للادارة ان يراعى مستقبلا تقديم التوصيات اللازمة خلال المدة المحددة بكتاب لجنة المناقصات المركزية باحالة وثائق العطاءات المقبولة للمناقصة للدراسة وتقديم التوصيات اللازمة وذلك تفاديا لانتهاء التأمين الأولي للمناقصين قبل الانتهاء من اجراءات التعاقد.

ظهور وفر بالحساب الختامي لانعدام الصرف على بعض الاعتمادات بالميزانية

تضخم رصيد حساب الديون المستحقة للحكومة واستمرار تدوير أرصدة عن سنوات سابقة

إجراء مناقلة بين البنود دون استخدامها وتضخم بند الطوابع الالكترونية

ضعف أنظمة الرقابة والتأخر في إصدار القرارات الإدارية بحق المنقطعين عن العمل

دول الخليج تعتمد توصيات كويتية عن تعزيز المواطنة في المناهج

جانب من اجتماع وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بدول مجلس التعاون الخليجي

أقر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بدول مجلس التعاون الخليجي ورقة عمل كويتية عن المواطنة الصالحة تهدف الى ترسيخ وتعزيز المواطنة بين أبناء دول المجلس.

وقال وزير التربية ووزير التعليم العالي الكويتي د. بدر العيسى في تصريح لكونا في ختام اجتماع الوزراء الـ 18 بالرياض ان الورقة الكويتية التي اعتمدت في اجتماع سابق عقد العام الماضي وجرى التأكيد عليها تركز على تعزيز المواطنة الصالحة في المناهج التربوية والدراسية والابتعاد عن الطبقية والطائفية والتطرف.

وحول بقية الموضوعات التي ناقشها الوزراء في الاجتماع اوضح الوزير عيسى انها تضمنت قرارت لجنة الاعتماد الاكايمي والتعاون بين الشبكة العمانية والجهات المعنية بالوزارات بشأن الاعتماد الاكاديمي وجودة التعليم.

وأضاف أن الموضوعات شملت كذلك الموافقة على ترشيح ممثل قطر لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) وكذلك الموافقة على التجديد لمدير جامعة الخليج لفترة جديدة. واشار د. عيسى الى ان الوزراء ناقشوا خلال الاجتماع موضوعات اخرى تتعلق بمسيرة التعليم في دول المجلس ومن بينها مساواة أبناء دول المجلس في القبول والمعاملة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية.

وافاد بأن من بين الموضوعات التي نوقشت كذلك الاستثمار المشترك في التعليم والأمور المترتبة على قرار المجلس الأعلى بشأن اعتماد الضوابط الاسترشادية لمعادلة الشهادات للتخصصات الطبية والصحية ومتابعة وتنفيذ برنامج التعاون الدولي في مجال التعليم العالي.

وكان وزير التعليم السعودي رئيس الدورة الحالية للجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بمجلس التعاون د.أحمد العيسى استهل الاجتماع بكلمة اكد فيها ان رؤية خادم الحرمين الشريفين بشأن تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وما ورد فيها من مضامين سامية لتعزيز المسيرة المباركة لمجلس التعاون ومكانته الدولية والإقليمية تمثل دافعا قويا لتحقيق المزيد من العمل والانجازات.

وقدالتقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بدول مجلس التعاون الخليجي ونقل الوزراء وفقا لوكالة الانباء السعودية لخادم الحرمين الشريفين خلال اللقاء تحيات وتقدير اخوانه قادة دول مجلس التعاون فيما حملهم الملك سلمان بن عبد العزيز نقل تحياته وتقديره لهم.

طلال الخالد: إنتاج النفط بلغ 1.5 مليون برميل

الشيخ طلال الخالد

كشف المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي الشيخ طلال الخالد عن وصول الإنتاج الى متوسط قدر بنحو 1.5 مليون برميل يوميا من النفط الخام مبينا أن شركة نفط الكويت تسارع الخطى لتشغيل مركزي تجميع (21) و(24) لاستكمال معدلات الإنتاج الطبيعية من النفط الخام والغاز.

واشار الشيخ طلال في بيان صحافي صادر عن المؤسسة امس مع دخول اضراب عمال في القطاع النفطي يومه الثالث إلى عودة إنتاج النفط الخام من شركة نفط الكويت الى معدلاته الطبيعية في شمال الكويت وإلى تشغيل مركز تجميع رقم (11) في جنوب شرق الكويت والذي ساعد على زيادة معدلات الانتاج.

ولفت الشيخ طلال الى ان شركة نفط الكويت تستعين بكفاءات وخبرات للعمل على تشغيل مراكز تجميع أخرى وانها تفاضل حاليا للبدء في تشغيل مركز تجميع (7) أو مركز تجميع (19).

وحول العمليات في شركة البترول الوطنية اكد الشيخ طلال انه يجرى العمل حاليا على تشغيل الجزيرة الصناعية الى جانب استمرار تحميل ناقلتين من رصيف ميناء الاحمدي بالمنتجات النفطية (الغاز والكبريت) فضلا عن تحميل ناقلة بـ (زيت الوقود) وفي الوقت نفسه تفي الشركة باحتياجات السوق المحلي ومحطات الطاقة من الغاز والبنزين والمنتجات النفطية.

وافاد بأن قطاع التسويق العالمي مازال يلبي احتياجات العملاء وأنه لم ترد أي تقارير عن وجود أي تأخير أو جدولة لعمليات شحن النفط الخام للتصدير مؤكدا أن العمليات في كل من شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة ناقلات النفط تسير وفق معدلات الإنتاج الطبيعية.

الخالد: الكويت ستسعى إلى تنقية الخطاب الديني

لقطة جماعية خلال اللقاء

أكد سفير الكويت لدى ايطاليا الشيخ علي الخالد ان الكويت ستسعى جاهدة الى تنقية الخطاب الديني والوقوف في وجه محاولات تشويه صورة الاسلام والمسلمين في الخارج.

جاء ذلك خلال مباحثات اجراها السفير الخالد مع كل من الامين العام للمركز الثقافي الإسلامي في روما د. عبدالله رضوان ومدير مكتب الرابطة الاسلامية في ايطاليا د.عبدالعزيز سرحان وذلك في اطار اختيار الكويت عاصمة للثقافة الاسلامية للعام 2016.

وقال السفير الخالد في بيان صادر عن السفارة الكويتية انه اقترح خلال اللقاء تنظيم مسابقات في تجويد وحفظ القرآن في المركز الثقافي الاسلامي الايطالي ومسجد روما وتنظيم مسابقات رياضية للأطفال والشباب من أبناء الجالية الاسلامية اضافة الى احياء الاحتفالات بمختلف المناسبات الدينية وتنظيم ندوات تحاورية وتفاعلية حول الثقافة الإسلامية مع مؤسسات حكومية وهيئات إيطالية واخرى اعلامية لابراز الصورة الحقيقة للاسلام.

وذكر ان مباحثاته تناولت سبل التعاون بين السفارة والمؤسستين الاسلاميتين في المجالات الثقافية والدينية الى جانب اقامة معارض للفنون الاسلامية المعاصرة في الكويت.

استثناءات للطلبة الكويتيين في أميركا

أكد القنصل العام للكويت في لوس انجلوس عبداللطيف اليحيا انه اعرب لحاكم مدينة بوكاتيللو بولاية (ايداهو) او المسؤول الامني عن استيائه وامتعاضه لما يتعرض له الطلبة الكويتيون من عنصرية وسوء معاملة وعدم توفير جو دراسي ملائم لهم حيث تعهدا ببذل قصارى جهدهما من اجل توفير الامن والامان للطلبة الكويتيين والعرب والمسلمين في المدينة. وقال اليحيا ان وزارة التعليم العالي ابدت استعدادها لتوفير استثناءات غير مسبوقة للطلبة الكويتيين الذين تعرضوا كذلك لحالات سرقة وحوادث امنية متكررة في المدينة.

«السكنية» توزع الدفعة الثالثة من قسائم المطلاع

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية عزمها توزيع الدفعة الثالثة للسنة المالية 2016-2017 من القسائم الحكومية في منطقة جنوب المطلاع (إن 7) وتشمل 354 قسيمة على أصحاب الطلبات الإسكانية حتى 6 مارس 2008.

ودعت المؤسسة في بيان صحافي امس المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية بمساحة قدرها 400 متر مربع لكل منها بمنطقة جنوب المطلاع إلى مراجعتها غدا الخميس والأحد المقبل مصطحبين معهم البطاقة المدنية وقرار التخصيص لتسلم بطاقة دخول القرعة.

وقالت إن بطاقات الاحتياط ستوزع الاثنين المقبل حيث ستجري القرعة 27 أبريل الجاري لافتة إلى أن من يتخلف عن تسلم بطاقة القرعة الخاصة به خلال الأيام المحددة سيستبعد اسمه وسيتم إدخال الاسم الذي يليه في التخصيص.

وأفادت بأن على المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في تلك القطعة ولم ترد أسماؤهم ضمن هذا الكشف مراجعة المؤسسة الاثنين المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية للدخول ضمن قائمة الاحتياط.

وبينت أن المواطنين الواردة أسماؤهم وتعذر عليهم الحضور أو ليس لديهم الرغبة بدخول القرعة على هذه القسائم المعلن عنها لن تدرج أسماؤهم في الدفعات المقبلة حتى مراجعة إدارة التخصيص في المؤسسة.

زيادة رسوم إذن العمل للمرة الأولى إلى 50 دينارا والتحويل إلى 50 دينارا والتجديد إلى 10 دنانير

الصبيح: الحكومة لن تتخذ أي خطوة غير قانونية لمواجهة إضراب النفط

2325 حالة صرفت مساعدات من دون وجه حق بقيمة 5.75 ملايين دينار

هند الصبيح أثناء المؤتمر الصحفي

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان الحكومة لن تتخذ اي خطوة غير قانونية لمواجهة اضراب العاملين بالقطاع النفطي مؤكدة احترام الكويت للاتفاقيات الدولية الموقعة بشأن العمل النقابي.

وأوضحت الوزيرة الصبيح في مؤتمر صحافي امس في الامانة العامة للتخطيط والتنمية ان الكويت حينما وقعت على اتفاقيات دولية بشأن النقابات سجلت تحفظها على المواد المتعلقة بحق الاضراب. واضافت ان اللجنة المختصة بالنظر في هذا الشأن والتي تضم في عضويتها فرقا قانونية من مجلس الوزراء وادارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة للقوى العاملة لن تتخذ اي قرار بشأن الاضراب الا اذا تأكدت من قانونيته بنسبة مئة بالمئة.

من جانب اخر اعلنت الصبيح عن تعديل قيمة الرسوم المالية لثلاثة اجراءات اعتبارا من اول يونيو المقبل لتصبح قيمة رسوم اذن العمل لاول مرة 50 دينارا بدلا عن دينارين وقيمة رسوم تحويل اذن العمل 50 دينارا بدلا عن 10 دنانير اضافة الى تعديل رسوم تجديد اذن العمل لتصبح 10 دنانير بدلا عن دينارين

وحول امكانية دمج بعض الهيئات اكدت ان هذا امر وارد ضمن دراسات واسعة بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية وقد يشمل دمج اكثر من هيئة بشرط توافق ذلك مع القوانين.

وعن إلغاء نظام الكفيل قالت انه تم منح تسهيلات للعمالة في حقوق تحويل الاقامات مشيرة الى ان هذا الموضوع يدرس في لجنة التركيبة السكانية ومازال تحت الدراسة وهناك آلية لاستقدام العمالة تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة وسيتم الاعلان عن نتائج هذه الدراسة في وقت لاحق. واضافت الصبيح ان الامر يتطلب ايضا الانتهاء من ميكنة كافة اعمال الهيئة العامة للقوى العاملة والقضاء على كل مظاهر الفساد.

وردا على سؤال عن مشكلة (ابن دار رعاية الاحداث) قالت ان الموضوع احيل على نيابة الاحداث بناء على بلاغات قدمت الى مركز الشرطة اضافة الى تشكيل لجنة تحقيق من قبل وزارة الشؤون ونقل المشرفين من مكان العمل كاجراء احترازي.

وعن آخر احصائيات صرف مساعدات اجتماعية من وزارة الشؤون دون وجه حق ذكرت الصبيح انها بلغت 2325 حالة صرفت 5 ملايين و750 الفا و891 دينارا تم سداد مبلغ مليون و569 الف دينار مشيرة الى ان عدد الملفات المستمرين في الصرف 42500 ملف قابلة للزيادة او النقصان.

واوضحت ان المراجعة مع الجهات المعنية بينت ان هناك 152 حالة لديها رخص تجارية تم تعديل وضع 67 حالة ومتبق 85 حالة للتعديل و590 حالة لديهم ملفات عمالة تم تعديل 435 حالة ومتبق 155 حالة وهناك 60 حالة يتقاضون مساعدة من هيئة المعاقين تحت سن الـ 18 ويتقاضون في نفس الوقت مبالغ من الوزارة.

من جانبه استعرض وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل د. مطر المطيري انجازات الوزارة كاشفا عن انجاز كافة المشاريع التنموية وتسكين كافة الشواغر باستثناء 4 شواغر وتم تسجيل 170 فريق عمل تطوعيا واشهار 15 جمعية نفع عام وتوقع المطيري خفض 100 مليون دينار من ميزانية الوزارة واشار الى حل 5 جمعيات نفع عام وحل 11 مجلس ادارة جمعية تعاونية لوجود مخالفات جسيمة وسحب 4 تراخيص من الحضانات الخاصة واغلاق 9 حضانات غير مرخصة.

من جانبه استعرض المدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة د. طارق الشطي انجازات الهيئة خلال عام 2015 مشيرا الى انطلاق العمل في ميكنة خدمات الهيئة وتدشين الخط الساخن وانشاء قاعدة بيانات مميكنة بدوره عرض المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة احمد الموسى مشاريع الهيئة كاشفا عن انجاز 3 مشاريع تنموية من اصل 4 مشاريع اضافة الى 6 مشاريع جديدة.

الجسار: لجنة فنية لمتابعة استخدامات الطاقة المتجددة

الجسار مترئسا اجتماع تنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة

أكد وزير الكهرباء والماء المهندس أحمد الجسار تشكيل لجنة فنية لوضع آلية عمل حصر وتوثيق جميع الأنشطة المتعلقة باستخدامات الطاقة المتجددة إلى جانب اعداد تقرير سنوي يرفع إلى مجلس الوزراء متضمنا نتائج أعمالها ورصد نسبة التوسع في عملية انتاج الطاقة المتجددة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للجنة (تنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة) التي شكلت أخيرا برئاسة الوزير الجسار وتضم في عضويتها ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية.

وقال ان تنويع مصادر الطاقة والتحول إلى المتجددة منها لاسيما الشمسية وطاقة الرياح يسهم في توفير مانسبته 15 في المئة من احتياجات الكويت للطاقة بحلول 2030.

وأوضح أن مهام وأهداف لجنة (تنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة) تقوم على حصر وتوثيق جميع الأنشطة التي تعتمد على مصادرها ومدى كفاءتها ودراسة جدواها في توفير استهلاك الطاقة الكهربائية وتأثيرها على البيئة وإنشاء قاعدة بيانات لها.

وأضاف أن اللجنة تهدف أيضا للاستفادة من خبرات الجهات والدول التي اعتمدت تطبيقات استخدام الطاقة المتجددة علاوة على تقديم الدعم الفني للجهات والأفراد وتنظيم الدورات وورش العمل التوعوية والتشجيعية على استخدامها.

وتضم اللجنة في عضويتها وزارات الكهرباء والماء والنفط والأشغال العامة والتربية والإعلام والأوقاف والشؤون الإسلامية والشؤون الاجتماعية والعمل والمالية.كما تضم جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومؤسسة البترول وشركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجمعية المهندسين.

الكويت تستضيف الملتقى العاشر لهيئات المحاسبة الخليجية

تستضيف الكويت اليوم فعاليات الملتقى السنوي العاشر لهيئات المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون الخليجي المعنون (مهنة بلا حدود) بمشاركة دولية.

وقال رئيس اللجنة المنظمة للملتقى د. ناصر القعود في تصريح صحافي امس إن الملتقى الذي يستمر يومين سيناقش دور المنظمات المهنية والإقليمية والدولية في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة علاوة على مناقشة سبل ضمان جودة التعليم الجامعي في المجال ذاته.

وأوضح القعود أن المؤتمر الذي تنظمه وزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين بمشاركة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية يهدف إلى ابراز الدور المجتمعي لمهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحديد عوامل النهوض بالمنظمات المهنية.

وذكر أن الملتقى يشهد مشاركة خبراء ومختصين في قطاع المحاسبة والمراجعة والتدقيق المالي والقطاع الاقتصادي لافتا إلى مشاركة الاتحاد الدولي للمحاسبين ومعهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز وجمعيات ودواوين المحاسبة والمراقبة ومكاتب وشركات المحاسبة بالدول الخليجية والعربية.

«واثق» يعرض أوبريت بسمة أمل في مؤتمر مناهضة العنف ضد الأطفال

لقطة من الحفل

شارك مشروع غرس مبادئ الثقة بالنفس لدى طلبة المدارس الحكومية واثق في حفل افتتاح المؤتمر الإقليمي الرابع لمناهضة العنف ضد الأطفال الذي انطلق مساء امس الاول برعاية وزير الصحة د. علي العبيدي.

وتمثلت هذه المشاركة بعرض أوبريت فني بعنوان (بسمة أمل) بمشاركة كوكبة من الفنانين الكويتيين ومجموعة من المتعلمين والمعلمين من المدارس المنتسبة لواثق.

وتطرق العمل الذي أخرجه الفنان راشد المطوع إلى بعض الامثلة الإيجابية والسلبية لمعاملة الطفل والمراهق في الأسرة والمدرسة وتأثير تلك المعاملة على صحته النفسية وأبرز العمل دور مشروع (واثق) واللجنة الوطنية لحماية الطفل في الحد من هذه الظواهر السلبية التي يعاني بسببها بعض الاطفال ونبذ العنف ضدهم.

وتضمن العرض الفني كلمتين لرئيس اللجنة الاستشارية لمشروع واثق د. محمد القلاف وعضو اللجنة العليا ورئيس الفريق الإعلامي لواثق محمد الكندري تضمنتا تأكيدا لأهمية التعاون بين المدرسة والبيت لتحسين سلوك الأبناء وضرورة استخدام الألفاظ المحفزة والطيبة داخل البيت والمدرسة لما لها من أثر إيجابي على الطالب.

من جانبها أكدت عضو اللجنة العليا للمشروع ورئيسة لجنة الإعلام الخارجي والأنشطة رشا الفارس لكونا عقب اختتام العرض أن من أهم مكاسب هذه المشاركة قيام طلاب وطالبات (واثق) بالوقوف على المسرح الى جانب فنانين كبار أمثال انتصار الشراح وجمال الردهان وسماح وغيرهم وأداء أدوارهم بكل ثقة واقتدار ويستمر المؤتمر الإقليمي الرابع لمناهضة العنف ضد الأطفال حتى يوم الخميس المقبل ويقدم محتوى علميا عالي المستوى ويضم بيانات وعروضا مبتكرة وورشا وندوات وبحوثا علمية تجمع مختلف التخصصات للعاملين في مجال حماية حقوق الطفل.

نادي المعاقين يبحث تطوير البطولات الخليجية

شافي الهاجري

يشارك النادي الكويتي الرياضي للمعاقين في اجتماعات اللجنتين التنظيمية والفنية الخليجيتين لرياضة المعاقين المقرر عقدها في إمارة دبي 22 الجاري بحضور ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي وتستمر ثلاثة أيام.

وقال رئيس مجلس ادارة النادي شافي الهاجري لكونا قبيل توجه وفد النادي إلى دبي امس إن الاجتماعات ستناقش أجندة البطولات المقبلة التي ستشرف عليها اللجنة التنظيمية وفي مقدمتها البطولة الخليجية لكرة السلة للكراسي المتحركة التي ستقام في الإمارات نوفمبر المقبل.

وأضاف الهاجري أن الاجتماعات التي تقام على هامش استضافة الإمارات لبطولة (فزاع الدولية) لكرة السلة للكراسي المتحركة ستناقش أيضا الأمور الفنية لبعض الألعاب المعتمدة في اللجنة وبعض البنود المتعلقة بتطوير بطولات المعاقين الخليجية لمختلف الإعاقات الحركية والذهنية والسمعية والمكفوفين.

ملتقى المرأة والصحة يبحث استراتيجيات وقائية

افتتاح الملتقى

أكد نائب مدير جامعة الكويت للتخطيط د. عادل الحسينان أن تقارير منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن بعض المجتمعات لا تزال مقصرة بشأن حقوق المرأة في بعض مناحي الحياة لاسيما الصحية. جاء ذلك في كلمة ألقاها الحسينان نيابة عن مدير الجامعة د. حسين الأنصاري خلال افتتاح أعمال الدورة السادسة لملتقى المرأة والصحة الذي ينظمه مركز دراسات وأبحاث المرأة في الجامعة امس ويستمر يومين وقال الحسينان إن الموضوعات المدرجة في البرنامج المطروح لهذا الملتقى اشتملت على محاور متنوعة تتضمن التعايش مع الأمراض المزمنة واستراتيجيات وقائية لصحة المرأة .

من جانبه قال عميد كلية العلوم الاجتماعية في الجامعة د. حمود القشعان ضرورة دراسة صحة المرأة بصورة شمولية ومن منظور يمتد طوال حياتها،

من جهتها قالت رئيسة مركز دراسات وأبحاث المرأة في كلية العلوم الاجتماعية د. لبنى القاضي انه تم تخصيص جلسة في الملتقى عن وضع المرأة النفسي وصحتها النفسية. وذكرت أن الملتقى سيتضمن 20 ورشة عمل تدريبية.

الوفيات

- **أسامة عبدالكريم أحمد العوضي، 47 عاماً، (شيع)**، رجال: الدعية، ديوان العوضي، تلفون: 99594449، نساء: الشهداء، ق3، ش315، م2
- **فلاح طليحان ماثل المطيري، 55 عاماً، (شيع)**، الرحاب، ق1، ش2، م6، تلفون: 99000632
- **سعد علي مسعود المويزري، 71 عاماً، (شيع)**، رجال: الفردوس، ق4، ش1، ج6، م45، تلفون: 66510833، نساء: العارضية، ق11، ش4، ج10، م30
- **زينب حاجي أسد تقي، أرملة: محمد أحمد الرمل، 79 عاماً، (شيعت)**، رجال: حسينية أشكناني، ميدان حولي، تلفون: 55514440، نساء: حسينية القائم، منطقة الرميثية، تلفون: 99758595
- **خيرية حسين علي الأنصاري، أرملة: علي محمد الدالوي، 84 عاماً، (شيعت)**، رجال: مشرف، مسجد الوزان، مقابل التأمينات الاجتماعية، تلفون: 99711128، نساء: الرميثية، ق7، ش74، م18
- **كريمة عبدالجبار سلمان، زوجة: عبدالوهاب رشيد المفتي، 88 عاماً، (شيعت)**، رجال: بيان، ق4، ش2، م9، تلفون: 99326333، نساء: السالمية، ق12، ش أبوهريرة، ج7، م17
- **مريم محمد عبدالله، أرملة: عبدالعزيز يوسف الجناعي، 80 عاماً، (شيعت)**، رجال: ديوان القناعات، الشويخ، تلفون: 99053609، نساء: القادسية، ق8، ش محمد حبيب البدر، م36، تلفون: 99658527
- **علي جاسم عبدالوهاب الماجد، 64 عاماً، (شيع)**، صباح السالم، ق4، ش10، م18، تلفون: 97817723 - 96663327
- **أمل سالم أحمد الصخي، زوجة: غالب جاسم محمد، 48 عاماً، (شيعت)**، رجال: الجهراء، بجانب مطافي الجهراء، تلفون: 99052050 - 66091616، نساء: الجهراء، النسيم، ق2، ش1، م3، تلفون: 65116655
- **ليلى سليمان أحمد العبار، أرملة: خالد سالم عبدالرحمن الصانع، 65 عاماً، (تشيع التاسعة صباح اليوم)**، رجال: ديوان الصانع، ضاحية عبدالله السالم، ق1، ش نصف اليوسف، م7، تلفون: 99123525، نساء: السرة، ق2، ش11، م27، تلفون: 25312657

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:54
الشروق	05:17
الظهر	11:47
العصر	03:22
المغرب	06:17
العشاء	07:38

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع